التنافس الدولي على مسارات أنابيب الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى

د. فادي شمسين*

الملخص

تمّ في هذا البحث دراسة التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى، وتبرز أهمية الموضوع في ضوء تصاعد المكانة الجيوبوليتكية لبحر قزوين والدول حديثة الاستقلال المحيطة به بشكل خاص بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في ضوء اكتشاف كميات مهمة من النفط والغاز.

وقد تطوّر مفهوم هذا التنافس بين الدول المطلة على بحر قزوين وكذلك الدول الغربية، فروسيا تسيطر على أهم طرق النقل والتصدير من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والشركات الغربية لا تزال تبذل الجهود من أجل بناء خطوط لنقل الطاقة، ونجحت في إنجاز خط (باكو – تبليسي – جيهان)، بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية التي تسعى للحصول على الطاقة، حيث أدّت هذه الاستثمارات إلى تنويع طرق نقل الطاقة وتقليل الاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية.

ومهمة هذه الدراسة هي إعادة تركيب العناصر التي انطوت عليها طبيعة هذا التنافس، وتحليلها للإجابة عن سؤال ماذا كانت التغيرات الدولية الراهنة ستؤثر في طبيعة هذا التنافس، وما هي طبيعة التنافس الدولي للفترة من 2001 وحتى 2013؟

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى – بحر قزوين – التنافس الدولي

* دكتوراه – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية . Email: fms_901@yahoo.com

The International Rivalry upon the routes of Piplines conveying Energy from Caspian Sea and Central Asia

Abstract

This dissertation is a study of the international rivalry upon the routes of pipelines conveying oil and gas from Caspian Sea and Central Asia. The importance of this subject came to light after the geopolitical status of the Caspian Sea and the new independent countries surrounding it has escalated especially after the end of the cold war and the discovery of important quantities of oil and gas.

The Competition concept has developed among states surround the Caspian sea and the Western countries. Russia controls the majority of oil export routes from reserves in Central Asia and the Caspian. Prior and continuing efforts by major Western oil companies particularly the Baku–Tbilisi–Ceyhan (BTC) pipeline, as well as current and planned investments in the Central Asian oil sector by China, have yielded more options for non-Russian export routes and diversification of the customer base.

The task of this study is to reassemble The element of this competition, and to analyze these element in order to answer whether the current international changes would affect the nature of this international competition for the period of 2001 to 2013.

Keywords: Central Asia, Caspian Sea, the International Rivalry.

المقدمة:

يستخدم الدكتور "دانييل يرجن Daniel Yergin"، رئيس مركز أبحاث الطاقة في جماعة "كامبردج" وشخصية عالية المستوى في الأوساط البترولية، مقولة شهيرة من أجل تصنيف السوق البترولية الأوربية في الثلاثينات من القرن الماضي، إذ يقول "البترول هو 10% من الاقتصاد و 90% من السياسة". وقد استخدم هذه المقولة، عندما كانت معظم الاقتصاديات في أوربا خاضعة لسياسات الدولة أو الدول. وفي المرحلة الحالية يَعتبر أنه "لا يوجد مادة أولية لها علاقات حميمة جداً وقوية مع الجيوبولتيك كما هو البترول. حيث إننا نشاهد ذلك في الشرق الأوسط، وفي روسيا، والصين وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، أو في جميع أنحاء العالم"(لوبيز، 2006، ص3).

إنّ أكثر التهديدات انتشاراً للتدفق العالمي للنفط في القرن الحادي والعشرين هي الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية والانتفاضات والإرهاب. ولكن ثمّة هنالك تهديد آخر – ربما يكون أكبر– يظهر حول المناطق المضطربة، وهو التنافس الحاد بين القوى العظمى للسيطرة على امتلاك وتوزيع الطاقة، وذلك سيؤدي إلى تنافس أشد. وقد أدى هذا التنافس إلى تصعيد التوتر في العديد من المناطق، بما في ذلك منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

وتتنافس القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين بشكل رئيسي، ودول الجوار مثل إيران وباكستان وأفغانستان والهند وتركيا، ودول آسيا الوسطى

نفسها، وشركات النفط، من أجل السيطرة على ثروة الطاقة في هذه المنطقة. كل هذه القوى تسعى للحصول على حصة للتدفق العالمي للنفط من هذه المنطقة، وكل هذه القوى تبحث عن درجة من السيطرة على الآليات السياسية في هذه المنطقة، ومعظم هذه القوى لها حضور عسكري وأسّست علاقات عسكرية مع بعض حكومات دول هذه المنطقة، وكلما ازداد الطلب العالمي على النفط والغاز وارتفع عدد الدول التي تعتمد على تلك المنطقة في حصولها على الطاقة، كان التنافس على طرق وخطوط أنابيب النفط والغاز من هذه المنطقة أكثر اشتداداً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسباب ودوافع وواقع التنافس الدولي والإقليمي على مسارات أنابيب الطاقة من منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، وإبراز أهم مشاريع نقل الطاقة من هذه المنطقة ومحاولة تتبع المسار الجغرافي لكل مشروع من هذه المشاريع ابتداءً من ميناء الشحن ووصولاً إلى ميناء التصدير. وتحديد الدوافع الجيواستراتيجية التي تسعى الدول المتنافسة إلى تحقيقها من وراء هذه المشاريع في آسيا الوسطى وبحر قزوين. وكذلك بيان الكيفية التي تستغل بها هذه الدولة أو تلك من الدول المتنافسة المشكلات الأمنية التي هي على امتداد المسار الجغرافي لبعض من خطوط الأنابيب للإضرار بها والحيلولة دون تحقيق الدوافع الجيواستراتيجية المبتغاة من وراء إنشائها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الدولي حول مسارات أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى في الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، إلا أنّ هذه الدراسات تناولت تلك العلاقات بشكل متناثر وغير محدد بالذات. لذا ستحاول هذه الدراسة أن تقدم لطبيعة التنافس الدولي حول مسارات الأنابيب للفترة 2001 وحتى 2013.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال البحث في طبيعة وأبعاد التنافس الدولي على مسارات أنابيب الطاقة، ومحاولة تقديم فهم جديد لهذا التنافس الدولي من خلال معطيات الدراسة، وفي هذا المجال تبرز أيضاً أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين في أمن الطاقة على المستوى العالمي، خاصةً مع تزايد الدور الذي تلعبه دول بحر قزوين وآسيا الوسطى في سياسات الطاقة العالمية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرّف على طبيعة التنافس الدولي حول مسارات أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى وأثرها على الأمن العالمي، حيث يُمحوّ العقد الأول من القرن الحالي بمثابة نقطة تحول في طبيعة التنافس حول ثروات بحر قزوين، فقد تطوّر مفهوم هذا التنافس بين الدول المطلة على بحر قزوين، وكذلك الدول الغربية. ومهمة هذه الدراسة هي إعادة تركيب العناصر التي انطوت عليها

طبيعة هذا التنافس حول مسارات الأنابيب. وتبرز مشكلة الدراسة في محاولة إجابتها عن عدد من الأسئلة أهمها:

ما هو حجم احتياطي النفط وإنتاجه في آسيا الوسطى وبحر قزوين؟ وما مدى أهمية إسهامه في سوق الطاقة العالمي مستقبلاً؟ وما هي خارطة مسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية المستهلكة للطاقة؟ وماهي الأهمية السياسية والاقتصادية لأنابيب نقل النفط والغاز من منابعه إلى الدول المستهلكة؟ وهل ستزداد أهمية هذه الأنابيب في أسواق الطاقة العالمية مستقبلاً؟ وما هي دوافع الدول للقيام بهذه المشاريع المتنافسة؟ وهل أنابيب النفط هي أحد مصادر النزاعات الدولية ؟ أم أنّ المشكلات السياسية بين الدول تنعكس على نقل الطاقة بينها؟ وما العمل لجعل نقل الطاقة أقل إثارة للمشاكلات بين الدول؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة لابد من وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- لقد أثّر الموقع الجيواستراتيجي وغنى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بموارد الطاقة في رفع مستوى التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل الطاقة من دول المنطقة إلى الخارج، ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

1- يلعب الموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين وآسيا الوسطى دوراً مؤثراً في ضرورة التصدير عبر الأنابيب التي تمر بالعديد من الدول وصولاً إلى موانئ التصدير لغرض شحنه إلى الأسواق المستهلكة له.

2- تسعى كل دولة من الدول الداعمة للمشاريع الخاصة بنقل الطاقة إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر السيطرة على اقتصاديات المنطقة ومصادر طاقتها والذي برزت في ظله دوافع جيواستراتيجية متعارضة للدول المتنافسة على خطوط الأنابيب.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج التحليلي، وذلك لأنه اقرب المناهج لفهم ودراسة وتحليل طبيعة التنافس الدولي والإقليمي على مسارات الأنابيب من بحر قزوين وآسيا الوسطى إذ يعتمد هذا المنهج على وصف عملية التنافس مُحللاً أبعادها وتطوراتها المختلفة، وفي الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد تاريخ تطور هذا التنافس.

الإطار النظري:

هذه الدراسة تسعى لمعرفة الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإيران للتنافس على مسارات خطوط أنابيب الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، وهذه الدراسة ستعتمد على نهج الواقعية الجديدة على اعتبار أنّ الولايات المتحدة تسعى للهيمنة والحفاظ على مصادر الطاقة في هذه المنطقة في

سيناريو يتسم بالخوف وعدم الثقة بالدول الأخرى. وستتم مقاربة الموضوع أيضاً من منظور المصلحة الوطنية، لأن المصلحة هي المحرك الأساسي والرئيسي التي تدفع الدول إلى انتهاج السياسات الخارجية بما يتلاءم مع مصالحها الداخلية، والتي تفسر كذلك سلوك الدول تجاه الوحدات الدولية الأخرى. كما أنّ صانع القرار في أية دولة يهدف إلى تحقيق مصلحة وطنية من خلال علاقته مع دولة أخرى تقوم على مرتكزين مهمين، وهما أن المصلحة الوطنية هي المعيار لقياس ومعرفة وتميز الموقف الوطني السليم الذي تستخدمه الحكومات الوطنية، والمرتكز الثاني هو أن المصلحة الوطنية ليست حجراً متروكاً للتغيرات المختلفة وفقا لما يتمناه الناس، بل هو مصطلح محدد وواضح، ويتضمن بعض العناصر المهمة: كحماية الدولة وسيادتها، واستقلالها، ووحدة أراضيها، والحفاظ على أمنها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، ولا يمكن السيطرة على طبيعة اتخاذ القرار في الدولة على حساب العناصر الأخرى. ويأتي عنصر استقلال الدولة والسيادة الوطنية قبل كل العناصر، وهما الأساس الذي تتمحور حوله كل العناصر الأخرى المكونة للمصلحة الوطنية.

خطة الدراسة:

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة فقد تمّ تقسيمها إلى عدة أقسام وهي:

1- مفاهيم الدراسة

2- خصائص منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين:

- الانغلاق (الانحصار) الجغرافي والتحديات التي يفرزها.

- غنى دول المنطقة بالنفط والغاز.

3- مشاريع نقل الطاقة المتنافسة.

4- الدوافع الجيواستراتيجية للمشاريع المتنافسة.

5- الخاتمة.

أولاً: مفاهيم الدراسة

1- التنافس الدولي

مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعاداً اقتصادية أو سياسية، لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي. وفي هذه الدراسة يمكن تعريف التنافس بأنه الاختلافات الحاصلة بين كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا وإيران) حول مشاريع نقل الطاقة من منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، فكل دولة من هذه الدول تسعى لتحقيق هيمنتها وسيطرتها على مشاريع نقل الطاقة بسبب الموقع الجيواستراتيجي لهذه المنطقة من جهة، وغناها بموارد الطاقة من جهة ثانية.

2- مفهوم أمن الطاقة

إنّ استخدام مصطلح "أمن الطاقة" ليس جديداً في العلاقات الدولية، وإنما يعود استخدامه إلى عام 1973 بعد انقطاع إمدادات النفط العربي عن الغرب في تلك المرحلة، وبعد عودة تدفق النفط مرةً أخرى تلاشى الاهتمام بمفهوم "أمن الطاقة" لفترة من الزمن، ليعود الاهتمام به مرةً أخرى في عام 1990 بعد نهاية الحرب الباردة

وتفكك الاتحاد السوفيتي، وأُعيد وضع هذا المفهوم بوصفه أولوية في أجندة السياسات الدولية، نتيجة الاضطرابات والحروب التي سادت منطقة الشرق الأوسط، التي هددت التدفق الآمن والمستمر للنفط من هذه المنطقة، بالإضافة للاضطرابات التي سادت مناطق أخرى منتجة للطاقة مثل (فنزويلا ونيجيريا). ولذلك ومن أجل تحقيق "أمن الطاقة" والحصول عليها بأسعار معقولة، تسعى كل دولة إلى تنويع مصادر إمدادها بالطاقة من جهة، واستخدام مصادر طاقة بديلة للنفط والغاز بهدف منع أو تقليل أثار أي انقطاع محتمل للنفط والغاز عن هذه الدول من جهة أخرى. كما أنّ ظهور مناطق جديدة لإنتاج الطاقة على الصعيد العالمي سيؤدي إلى تنويع المناطق المنتجة، ومن ثمّ المنافسة بينها للحصول على أسواق جديدة، وهذا بدوره سيؤدي إلى أن تصبح الأسواق العالمية للطاقة أقل تأثراً بالاضطرابات والتوترات، أيضاً سيتيح ذلك إمكانية الحصول على هذه الموارد بأسعار معقولة (Macedo, n.d.).

وعلى الرغم من تركيز السياسات الدولية للحفاظ على مستوى إنتاج للطاقة يلبي الاحتياجات العالمية، فإنّ التهديد الأكبر لأمن الطاقة على المستوى الدولي يتمثل في (الإرهاب العالمي والصراعات الإقليمية والاضطرابات الاجتماعية) وهذا ما وضحه الدكتور "دانييل يرجن " بقوله "إنّ التهديد الحقيقي لأمن الطاقة وإمدادات النفط في العقد المقبل ليس جيولوجياً، وإنما يتمثل في الأوضاع الجيوسياسية" (Kalicki, Goldwyn, 2005, p51).

إنّ عدم الاستقرار في العراق الذي يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم، وانعدام الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وسعي الدول الأوروبية والغربية إلى تجاوز أوبك بوصفه مصدّراً أساسياً للنفط، كانت دافعاً أساسياً في سعي هذه الدول للبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وكان من أهم هذه المصادر الجديدة ما تحتويه منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من نفط وغاز.

ثانياً: خصائص منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين

ظلّت دول آسيا الوسطى وبحر قزوين منذ الاستقلال تسعى جاهدة لئن تصل ثرواتها من النفط والغاز إلى الأسواق الخارجية، فهذه الدول الحبيسة والمحاصرة بالأرض وبقوى كبرى مثل روسيا والصين وإيران وأفغانستان عملت منذ استقلالها لإنهاء عزلتها وتحقيق تحررها من التبعية الاقتصادية لروسيا، والحصول على العملات الصعبة التي تمكنها من إعادة تعويم اقتصادي بعد الخراب الذي تسبب به تفكك الاتحاد السوفيتي. لقد بُنيت كل طرقها ومواصلاتها، من طرق وسكك حديدية وخطوط أنابيب لمدة سبعين عاماً باتجاه الشرق نحو روسيا، وبعد الاستقلال فهي تريد بناء طرق وخطوط أنابيب مع الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والصين. ولمعرفة طبيعة التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط والغاز لابد من دراسة بعض الخصائص التي تؤثر بشكل مباشر على هذا التنافس، وتتمتع منطقة آسيا وبحر قزوين بأمور، أهمها:

1- **الانغلاق (الانحصار) الجغرافي والتحديات التي يفرزها**

تُعّد منطقة "آسيا الوسطى" من أكثر النطاقات الجغرافية بُعداً عن المحيطات في العالم، وبالنظر إلى خريطة منطقة آسيا الوسطى فإنّ الظاهرة الجغرافية الأولى التي تستوقف أي باحث أو مهتم بهذه المنطقة هي ظاهرة الانحصار الجغرافي، فلمعرفة خصوصيات هذه المنطقة من الناحية الجيواستراتيجية وأثرها في التنافس الدولي يجب إدراك هذه الظاهرة الطبيعية. ويُعرّف الانحصار جغرافياً بابتعاد أو بعدم امتلاك منطقة ما لشريط ساحلي، أي حرمانها من منفذ بحري مباشر وهذا ما يميز منطقة آسيا الوسطى عن بقية المناطق الآسيوية، ومن هذه الظاهرة اشتق اسم آسيا الوسطى (الأمن في آسيا الوسطى، د.ت، ص11).

إنّ منطقة "آسيا الوسطى" بجمهورياتها الخمس تشكل أكبر مجموعة من الدول المغلقة في العالم والبالغ عددها 42 دولة. فهي الأكثر بُعداً عن البحار المفتوحة (2000 كم عن البحر الأسود والخليج العربي)، وعن المحيطات (5000 كم عن الباسيفيك). وتضم آسيا الوسطى دولة من الدول الأكثر انغلاقاً في العالم وهي أوزباكستان التي ليس لها حدود مشتركة إلا مع دول أخرى مغلقة أو منحصرة (جليلي، كيليز، 2001، ص53). ووفقاً لدائرة المعارف البريطانية فالمنطقة عبارة عن بحر داخلي عظيم، أي أنها مساحة قارية واسعة، لكنها حبيسة وهو الأمر الذي يجعل دولها أكثر تأثراً بظروف وأوضاع الدول المحيطة التي تمثل بالنسبة لها معبراً للبحار المفتوحة.

ولفهم خصائص ظاهرة الانحصار الجغرافي، لا بد أن نتناولها من زوايا مختلفة لإدراك كل أبعادها، فهي ليست ظاهرة جغرافية بسيطة، بل هي ظاهرة معقدة يمتد تأثيرها إلى الجوانب السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية تبرز ظاهر الانحصار الجغرافي في أغلب الأحوال بوصفه ظاهرة سلبية تحد من حرية الدول وتشكل عائقاً أمام تطلعاتها، وفي كثير من الأحيان يقترن وصف ظاهرة الانحصار عند خبراء الجيوسياسة بمسألة الانحباس، وكأن هذه الدول حبيسة أو سجينة، بل إنّ الكثير من الأدبيات الجغرافية والسياسية اختارت مصطلح "الدول الحبيسة" بدل الدول المنحصرة للدلالة على هذه الظاهرة. ومن الناحية الاقتصادية تظهر مسألة الانحصار من خلال حاجة الدول إلى تصريف منتجاتها من جهة وضرورة تقليص حجم تكاليف النقل من جهة أخرى. وتكاليف النقل ترتفع نتيجة اجتماع عاملين: الأول يتمثل ببعد الدول المنحصرة في كثير من الأحيان عن مراكز التجارة الدولية كما هو الحال بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى حيث تبعد عن أقطاب التجارة الدولية، ونقصد بها أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وآسيا الشرقية. أما السبب الثاني الذي يضاعف من تكاليف نقل السلع والبضائع فهو مسألة دفع المبالغ الإضافية للدول الساحلية حتى تسمح لها بتصريف سلعها عبر موانئها أو ما يسمى بحق المرور، وهو ما يفقد هذه الدول 15% في المتوسط من عوائد صادراتها، مقابل نفقات النقل وحدها (عرفات، 2007، ص124- 127).

يفرض الموقع الذي تحتله جمهوريات آسيا الوسطى تحدّيات مختلفة فهذه الدول الحديثة العهد وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تحتل موقعاً مميزاً، يعطيها جملة من المزايا والأفضلية، كما يفرز مجموعة أخرى من التحدّيات والمخاطر. وتبقى مسألة الانحصار، أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه هذه الجمهوريات، ويشكل هذا الوضع عائقاً رئيسياً، وتهديداً لسيادة هذه الدول. ولا يمكن تلافيه إلا بتكثيف التفاعلات البينية فيما بين الدول المجاورة، وأمام جمهوريات آسيا الوسطى أربعة بدائل من أجل انفتاحها على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي (أوغلو، 2011، ص208):

الأول: تفعيل اتصالها من شمال بحر قزوين إلى أوروبا والأطلسي عبر روسيا.

الثاني: تفعيل اتصالها مع المحيط الهادي عبر الصين.

الثالث: تفعيل اتصالها مع المحيط الهندي عن طريق باكستان والهند وأفغانستان.

الرابع: الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط عن طريق إيران وتركيا وسورية.

تشكل مسألة الانحصار الجغرافي تحدياً من أهم التحديات التي تواجه السياسات الأمريكية والغربية الطامحة للحصول على حصة من احتياطيات الطاقة في هذه الجمهوريات، إذ يقول بريجنسكي "إنّ البؤرة الخاصة للصراع في آسيا الوسطى هي الصراع على إمكانية الوصول، فلغاية تفكك الاتحاد السوفييتي، كانت روسيا تحتكر إمكانية الدخول إلى المنطقة. فجميع خطوط النقل الحديدية، وخطوط الغاز والنفط، وحتى النقل الجوي كان يتم تمريرها في قناة المركز، وسيفضل الجيوسياسيون

الروس أن تبقى الأمور كذلك، بما أنهم يعلمون أنه من يتحكم بمنافذ الوصول إلى المنطقة أو يهيمن عليها هو المرشح الأكبر للفوز بالغنيمة الجيوسياسية والاقتصادية"(بريجنسكي، 2008، ص157)، ويصف أذربيجان بأنها "السدادة" الحيوية المهمة المتحكمة بطريق الوصول إلى "الزجاجة" التي تحتوي على ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، ويعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى بلا معنى في حال خضعت أذربيجان لسيطرة روسيا، ولذلك سيكون الصراع على أنابيب النفط والغاز من أهم محددات وأولويات السياسات الدولية في هذه المنطقة، حيث تبرز مسألة انحصار آسيا الوسطى في السياسات الدولية عند البحث عن منفذ إلى هذه الجمهوريات، وكذلك كيفية تأمين خطوط نقل البترول والغاز إلى الأسواق العالمية بعيداً عن روسيا وإيران، وسيظهر ذلك مع تقدم خطوات الدراسة.

2- غنى دول المنطقة بالنفط والغاز

في الوقت الذي تتضارب فيه الأرقام حول مخزون واحتياطي منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من النفط والغاز، فإنّ الدول الكبرى تتنافس على السيطرة والحصول على نصيب من هذه الاحتياطيات. فمع تفكك الاتحاد السوفيتي كانت الأرقام تشير إلى وجود احتياطيات ضخمة للنفط والغاز في هذه المنطقة، فحسب مدير مكتب الاستشارات الأمريكية "ماك كونزي" ، فإنّ الاحتياطات المكتشفة من النفط في منطقة بحر قزوين تصل إلى 4,39 مليار برميل. ولكن عند آخرين، هذه الاحتياطات المحتملة أو المقدرة يمكن أن تتجاوز 80 مليار برميل. ووفق تصريح

للوزير الأمريكي لشؤون الطاقة، "سبنسر أبراهام" في 20 حزيران 2002 أمام لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس، فإنّ "حوض بحر قزوين يحتوي ما بين 17 إلى 33 مليار برميل من الاحتياطي المكتشف من النفط".

وحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية لعام 2000 فإن الاحتياطيات في منطقة بحر قزوين تصل إلى 233 مليار برميل، موزعة كالتالي (كازاخستان 92 مليار برميل، تركمانستان 80 مليار برميل، أذربيجان 32 مليار برميل، إيران 15 مليار برميل، روسيا 14 مليار برميل) (لوبيز، 2006، ص138).

وفي نهاية عام 2008 كانت الأرقام تشير إلى وجود 48 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة في بحر قزوين وهذا يعادل 3,8% من احتياطيات النفط في العالم. وبلغت احتياطيات الغاز في نهاية 2008 أيضاً ما مقداره 12,54 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 6,8% من احتياطي الغاز المؤكد في العالم. وفي العام نفسه كانت احتياطيات منطقة الشرق الأوسط المؤكدة هي 754,1 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، أي ما يعادل 59,9% من احتياطيات النفط في العالم. وأيضاً 75,91 تريليون متر قدم مكعب أي ما يعادل 41% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم (BP Statistical, 2009).

نلاحظ تركز الاحتياطيات الكبيرة للنفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين في كل من (أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان)، بينما لا تملك

قرغيزستان وطاجيكستان سوى كميات قليلة من هذه الاحتياطيات، ويوضح الجدول رقم (1) مقدار هذه الاحتياطيات.

ومن أهم حقول النفط في المنطقة حقل "تنغيز" في كازاخستان، ويُعّد هذا الحقل النفطي سادس أكبر حقل نفطي بري في العالم إذ تشير التوقعات إلى أنّ مقدار احتياطياته المحتمل اكتشافها تصل إلى (9) بليون/برميل (Rasizade,2000, p142)، وتستثمر في هذا الحقل كل من (شركة شيفرون تكساكو بنسبة 50%، وشركة إكسون موبيل بنسبة 25%، والحكومة الكازاخية بنسبة 20%). وهناك أيضاً حقل "كاراشاغاناك" في كازاخستان أيضاً وتستثمر فيه كل من (شركة إجيب للغاز البريطانية بنسبة 32,5%، وشركة تكساكو بنسبة 20% ، وشركة لوك أويل بنسبة 15%) تحت اسم "اتحاد كاراشاغاناك". وكذلك هناك حقل "أذربيجان وجيراق – أوتشلي" وتستثمر فيه بشكل أساسي (شركة أذربيجان الدولية للنفط، والمساهمين الآخرين يونكال ولوك أويل وستات أويل وإكسون موبيل وديفون للطاقة وإيتوتشو ودلتا هس وسوكار) (Bayatly, 2002).

ويُعّد حقل غاز "كالغونوش" الذي يقع جنوب تركمانستان بالقرب من الحدود مع أفغانستان ثاني أكبر حقل غاز طبيعي في العالم سيدخل حيز الاستثمار عام 2013، وتقدر بعض الإحصائيات احتياطي هذا الحقل ما بين (13,1– 21,2) تريليون متر مكعب (جاسم، 2013).

وعلى الرغم من تواضع هذه الأرقام لاحتياطيات الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين بالمقارنة مع احتياطيات منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، إلا أنها تلعب دوراً هاماً في تنويع مصادر الطاقة العالمية، للحد من السيطرة الكبيرة للدول المنتجة على الأسواق العالمية للطاقة، وكذلك تقليل احتمالات انقطاع إمدادات الطاقة في حال تعرض هذه المناطق لأي اضطرابات مفاجئة.

وفي الواقع فإنّ بحر قزوين – وكما رأينا سابقاً– هو بحر مغلق ويقع في منطقة حبيسة جغرافياً، وهذا يشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً وعقبة كبرى أمام الدول والشركات الراغبة في الاستثمار في هذه المنطقة، فالنقل سيتم عبر أنابيب النفط والغاز إلى الدول المستهلكة، وهذه الأنابيب يجب أن تمر بأكثر من دولة حتى تصل إلى البحار المفتوحة. ونظراً لأهمية موارد هذه المنطقة وإيراداتها المتوقعة وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة، وأهميتها للدول المستهلكة أيضاً، فإنّ قضية خطوط أنابيب النفط والغاز من هذه المنطقة باتجاه الخارج، تحولت من مسألة بسيطة هدفها تأمين منفذ لنقل هذه الموارد، إلى مسألة معقدة تتداخل فيها العوامل والمصالح السياسية والاقتصادية لتظهر على شكل سياسات تتنافس فيها الدول الكبرى على مسارات متعددة لنقل هذه الموارد والسيطرة عليها.

إنّ جوهر الصراع الجيوسياسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين مزدوج، فمن ناحية أولى يهدف إلى السيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي. ومن ناحية ثانية السيطرة على خطوط الأنابيب التي ستنقل النفط والغاز إلى الأسواق الغربية. هنا

تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لترسم خطوطاً نفطية بأبعاد سياسية كخط (تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند) والمعروف بـ (TAPI). وهو البديل الأمريكي عن خط (إيران – باكستان – الهند) والمعروف بـ (IPI) والذي أبدت الصين اهتمامها به (زيتوني، 2009). كذلك خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) (BTC) الذي يُعّد من أبرز الأمثلة على خطوط الأنابيب التي تتفوق فيها الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية والتجارية فيما يسمى "سياسة أو دبلوماسية خطوط الأنابيب". وهذا يقودنا للحديث عن مشاريع أنابيب النفط والغاز المتنافسة.

ثالثاً: مشاريع نقل الطاقة المتنافسة*

بالعودة إلى تاريخ نقل النفط والغاز الطبيعي نلاحظ أنّ النقل كان دائماً سبباً لمشكلات بين الدول أدّت أحياناً إلى انقطاع نقل النفط بينها لفترات قصيرة أو طويلة الأجل. ويعيد بعضهم سبب ذلك للتوترات السياسية بين الدول المجاورة. لكن يجب أن لا نُغفل أنّ نظم العبور وعائدات الدول من استعمال أراضيها لنقل البترول هي أمور لها أبعاد اقتصادية أيضاً. لذلك يدعو "بول ستيفنس"، خبير الطاقة في معهد "شاتام هاوس" في لندن إلى تنظيم قطاع نقل النفط، مُعلناً أنّ "الحل العملي الوحيد القادر على الحدّ من النزاعات بين الدول هو تطوير اتفاقات العبور الحالية وعصرنتها". ويقول "بول ستيفنس" "في المستقبل ستزداد حاجتنا للمزيد من أنابيب نقل النفط والغاز

* توضح الخرائط (1، 2،3) مسارات خطوط الطاقة المتنافسة من منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

الطبيعي، لأن معظم الآبار القريبة من الأسواق ستُستنزف مع ازدياد حاجة العالم للنفط". وحسب رأيه فإنّ أنابيب العبور هذه هي مسارات محددة لنقل النفط إلى الأسواق عبر أراضي دول ذات سيادة تواجهها عدد من العقبات أهمها (زيتوني، 2009):

1- تعدد الجهات المستفيدة وتضارب مصالحها أحياناً.
2- طبيعة التنظيم والأرباح وعائدات العبور.
3- نقص الخبرات الاقتصادية والبنية القانونية الأساسية واختلاف شروط الصفقات والمقايضات.
4- العلاقات السياسية بين الدول وموازين القوى، غالباً ما تتسبب بمشكلات بين الدول الأطراف.
5- غياب التشريع الموحد والسلطة أو المرجعية القضائية الواحدة التي تحّل النزاعات في هذا المجال.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كان هناك أربعة خيارات لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين وهي:

1- الشبكة الشمالية باتجاه روسيا وتتمثل بشبكة أنابيب النفط القائمة منذ الحقبة السوفيتية، وكذلك خطوط السكك الحديدية باتجاه روسيا.

2- الخيار الإيراني من خلال مسارات أنابيب النفط باتجاه الجنوب. ويُعّد هذا الخيار من أكثر الخيارات جاذبية نظراً لقصر مساره وجدواه من الناحية الاقتصادية.

3- باتجاه الغرب عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا وهو الخيار الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية.

4- باتجاه الشرق عبر الصين والجنوب الشرقي عبر أفغانستان.

لقد أدى فتح هذه المنطقة إلى إثارة منافسة كبيرة بين شركات النفط الدولية، مما دفع هذه الشركات إلى تحويل اهتماماتها نحو سيبيريا الغربية أولاً في عام (1991- 1992)، ومن ثمّ نحو كازاخستان في عامي (1993- 1994)، ونحو أذربيجان خلال الأعوام (1995- 1997)، وأخيراً نحو تركمانستان في أعوام (1997- 1999). ووقّعت شركات من 13 بلداً عقوداً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ما بين عامي (1994- 1998) (رشيد، 2004، ص226- 227).

وتسعى روسيا إلى الحفاظ على سيطرتها في آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال التحكم في تدفق النفط والغاز عبر الأنابيب التي تمر بها، أما الولايات المتحدة فإنها تتدخل في المنطقة لإنشاء خطوط الأنابيب التي تتجاوز روسيا وإيران، بينما تقوم إيران ببناء خطوط أنابيبها الخاصة بها مع دول المنطقة وتريد أن تكون الخيار الأفضل لخطوط الأنابيب المتجهة من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الخارج. كذلك تريد الصين ضمان الاستقرار في منطقتها غير المستقرة "سينغيانغ"، وأن تضمن

الطاقة اللازمة لوقود اقتصادها المتنامي سرعةً، وتوسيع نفوذها في منطقة حدودية هامة بالنسبة لها. وتأتي شركات النفط الأمريكية والأوروبية والآسيوية لتزيد من حدة التنافس في هذه المنطقة، ويوضح الجدول رقم (2) حاجات الدول الكبرى واحتياطياتها من النفط والغاز. وفيما يلي عرض لأهم هذه المشاريع:

1- المشاريع الأمريكية والأوروبية

على الرغم من أهمية الاحتياطيات التي تملكها منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من النفط والغاز، فإنّ هدف الولايات المتحدة من تدخلها في هذه المنطقة لا يقتصر فقط على تحقيق أهدافها في السيطرة على هذه الاحتياطيات، وإنما يمتد ليشمل السيطرة على طرق وممرات نقل هذه الموارد وكسر الاحتكار الروسي لممرات نقلها، وذلك كجزء لا يتجزأ من السياسات الأمريكية للحفاظ على مكانتها وهيمنتها على المستوى العالمي. وهذا ما أكدّ عليه "زبيغنو بريجنسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى" عندما قال "بأنّ هدف السياسات الأمريكية العالمية هو الحفاظ على هيمنتها ومنع ظهور منافسين محتملين لها" (بريجنسكي، 2008، ص32). وأيضاً هذا ما أكده كلاً من "فاسيليس فوكاس Vassilis Fouskas" و"بولنت كوكي Bulent Gokay" في كتابهما "الإمبريالية الأمريكية الجديدة" حيث يقولان "بما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فيجب أن تسعى إلى ترسيخ وتأكيد نفوذها الجيوسياسي في قلب أوراسيا، لمنع

المنافسيين الحاليين والمحتملين من تحدي هيمنتها العالمية" (Fouskas. Gokay, 2005, p29 .

إنّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد هيمنتها العالمية تُشكّل جزءاً أساسياً من سياستها المُعلنة بعد نهاية الحرب الباردة. ففي شباط 1992 وضعت وزارة الدفاع الأمريكية "دليل التخطيط الدفاعي" (DPG) للسنوات المالية (1994 – 1999)، وهي نشرة عالية السرية قام بتحضيرها "بول وولفويتز" نائب وزير الدفاع آنذاك، وقد أعدّ الدليل بوصفه مؤشراً أساسياً لسياسة البنتاغون المالية والتخطيط التنظيمي. ويعالج النص بشكل أساسي خطة تهدف إلى تحقيق التفوق العسكري الدائم للولايات المتحدة والسيطرة على العالم. وتبدأ الوثيقة بالنص على أنّ "هدفنا الأول هو منع ظهور أي منافس جديد، سواء على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أو في أي مكان آخر، يشكل تهديداً للنظام يماثل التهديد من قبل الاتحاد السوفيتي السابق". وتتطلب هذه المهمة "السعي لمنع أية قوة عدوانية من السيطرة على منطقة تكون مواردها – تحت سيطرة متماسكة– كافية لخلق قوة عالمية". أما باقي الوثيقة فأكثر ما جاء فيها عبارة عن تفاصيل تتعلق بخصائص تطبيق الإستراتيجية، ومن بينها "التمسك بزعامة أمريكا للتكنولوجيا العسكرية، والوقوف في وجه أية ترتيبات أمنية أوروبية فقط" (كلير، 2007، ص112).

وفي أيلول 2000 أعاد تقرير "إعادة بناء دفاعات أمريكا: الإستراتيجية والقوى والموارد من أجل قرن جديد" المنشور من قبل معهد "مشروع لقرن أمريكي جديد"

(PNAC) والذي أعدّه "بول وولفويتز" وعدد من المحافظين الجدد، أعاد هذا التقرير التأكيد على العديد من الأفكار التي سبق أن وردت في وثيقة "دليل التخطيط الدفاعي"، ويلاحظ التقرير أنه "في الوقت الراهن، لا يواجه الولايات المتحدة أي منافس عالمي، ويجب أن تهدف إستراتيجية أمريكا الكبرى إلى الحفاظ على هذا الموقع المتقدم، وتوسيعه لأبعد ما يمكن في المستقبل" (كلير، 2007، ص114).

وقد عاد هذا المذهب للظهور مرةً أخرى كإستراتيجية عسكرية رسمية لإدارة الرئيس "جورج بوش الابن"، ليصبح هذا المذهب منذ ذلك التاريخ مُدمج، بوصفه مبدأً أساسياً بنيوي، في "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية"، منذ 17 أيلول 2002.

ومن خلال مراجعة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م، نلاحظ أنّ الولايات المتحدة قد أعطت أهمية متميزة لمسرح العمليات في آسيا، وهذا يعني حدوث تغير جذري في السياسة الدفاعية الأمريكية التي ظلت تركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مسرح العمليات الأوروبي بهدف منع اجتياح سوفيتي لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة. ويستند هذا التحول على أنّ هناك طائفة متنوعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة، يأتي في مقدمتها: النفوذ المتزايد لكل من الصين والهند، واحتمالات إعادة توحيد الكوريتين، والتوتر الهندي . الباكستاني، ووجود العديد من المنازعات الحدودية الإقليمية. وتركز السياسة الأمريكية الجديدة في آسيا على عنصرين رئيسيين هما: تطوير الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، وبناء علاقات مشاركة شاملة مع الدول التي تمتلك قوات

قادرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية (كالهند وباكستان وتركيا وإسرائيل) وهناك أربعة مجالات رئيسية للتركيز الأمريكي على مسرح العمليات الآسيوي تتمثل في:

1- احتواء الصين: فعلى الرغم من افتقار الصين نسبيا إلى مقومات القوة العظمى، إلا أنّ مكانتها المتزايدة تعد الهاجس الأكبر أمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بوصفها الدولة المهيأة لأن تكون المنافس الأكبر على الصعيد الدولي في وقت لاحق للعديد من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تحيط بالصين.

2- الحاجة إلى الاقتراب من المنطقة من أجل مراقبة التطورات في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، سواء من أجل احتواء أي صراعات محتملة في المنطقة أو حتى استغلالها، أو للتعامل مع احتمالات وصول نظم حكم قومية متطرفة في تلك الجمهوريات.

3- الرغبة في المشاركة بعملية استغلال موارد بحر قزوين، الذي يثير قضايا عديدة بين الدول المطلة عليه، لاسيما تقاسم ثروات البحر النفطية، التي تحددها بعض التقديرات بحوالي 200 مليار برميل.

4- امتلاك القدرة على السيطرة على حركة التفاعلات الإستراتيجية في جنوب آسيا (إستراتيجية الأمن القومي، 2002، ص37).

وخلال السنوات العشر الماضية بعد أحداث أيلول 2001 واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التهديدات التي شكلت تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، كالإرهاب والجماعات المتطرفة وتأمين مصادر الطاقة، وهذا كله أثّر بشكل

مباشر على سياسة الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. ويمكن تلخيص مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة بثلاث كلمات، الأمن والطاقة والديمقراطية، فالولايات المتحدة تخوض حرباً ليس فقط من أجل تأمين الغرب ضد الإرهاب من خلال الحرب في أفغانستان، وإنما أيضاً من أجل تقليل الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة.

إنّ مصالح الولايات المتحدة مرتبطة في جزء منها بالمصالح الأوربية فيما يتعلق بأنابيب نقل النفط والغاز، ولكن أيضاً تتميز بشكل عملي في رؤيتها الإستراتيجية الأكثر شمولاً على الصعيد الإقليمي، والتي يمكن أن تتركز حول أربعة محاور:

1- شغل الفضاء الذي تركته روسيا في هوامشها التقليدية.
2- عزل إيران عن لعبة الطاقة في قزوين.
3- تشجيع الهند وتنويع التأثيرات الإقليمية.
4- إبعاد الصين فيما يتعلق بطموحاتها الإقليمية من خلال سياسة للاحتواء containment "منقحة" أو معاد النظر فيها.

والولايات المتحدة الأمريكية تسعى للسيطرة على "القطع الناقص الإهليلجي" Ellipse للطاقة الإستراتيجية العالمية الذي يضم (الخليج أمام إيران والخليج العربي حتى بحر قزوين ويمتد إلى آسيا الوسطى). وهذا ما يؤكده الوجود الأمريكي المستمر في الشرق الأوسط، والقوقاز، وفي آسيا الوسطى بعد أحداث أيلول 2001م. كما أنّ

المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" يتوقف في "شرقي القوقاز" و آسيا الوسطى، مع إدخال تركيا "كسياسة الأمر الواقع" ومحيط البحر الأبيض المتوسط (لوبيز، 2006، ص141).

وحسب الأرقام فمن المتوقع أن يصل إنتاج منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط في عام 2015 إلى 4 مليون برميل في اليوم، وهو رقم بسيط مقارنةً مع توقعات إنتاج دول أوبك في نفس العام (U.S. Department of Energy, 2005). ومصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين لا يمكن الوصول إليها بسهولة بسبب العوامل السياسية والجغرافية، كاستمرار النفوذ الروسي، وعدم إمكانية الوصول إلى البحار المفتوحة، وعدم تطوير البنية التحتية للنقل والتصدير. ومن أهم المشاريع التي نُفذّت وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) (BTC)

جاء البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) (BTC) في 18 أيلول 2002 ليدّشن بشكل واضح طبيعة سياسة خطوط الأنابيب الأمريكية في المنطقة، حيث مثّل البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في هذا الخط انتصاراً للأبعاد السياسية في مسارات خطوط أنابيب الطاقة على الضرورات الاقتصادية، وليُعلن بوضوح عن السياسات التي تدعمها الولايات المتحدة دون الاهتمام برفض روسيا وإيران لهذه المشاريع، كما مثّل تدعيماً أمريكياً واضحاً للدور التركي في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى. وكانت مشاركة وزير الطاقة

الأمريكي "سبنسر أبراهام" في حفل انطلاق العمل لهذا المشروع دليلاً على التأييد الأمريكي القوي لهذا المشروع الذي عدّه "سبنسر أبراهام" من أهم "مشروعات الطاقة من وجهة النظر الأمريكية التي تنفذ في هذه المنطقة". وقرأ الوزير الأمريكي خلال الاحتفال بتدشين أعمال الإنشاءات لهذا الخط، رسالة من الرئيس "جورج دبليو بوش" جاء فيها "أشعر بالسرور بأنّ هذا المشروع الهام قد انطلق، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بفعالية على تطويره، إنّ خط الأنابيب هذا سوف يقوي أمن الطاقة العالمي من خلال إضافة مليون برميل من النفط يومياً للإمدادات العالمية" (كلير، 2007، ص186).

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ هذا المشروع قد طُرح لأول مرة منذ ثمانية أعوام قبل أحداث أيلول 2001 مقابل مشروعين لنقل النفط عبر إيران إلى الخليج، وعبر روسيا إلى البحر الأسود ورغم أن المشروعين الآخرين أرخص تكلفة وأقصر مسافة إلا أنهما لم ينالا تأييد الولايات المتحدة، حيث عارضتهما بشدة لاعتبارات سياسية تتمثل في الرغبة في عدم إعطاء روسيا أو إيران فرصاً لاكتساب النفوذ في المنطقة أو الحصول على مكاسب اقتصادية جراء نقل النفط والغاز عبر أراضيهما (ياسين، 2003، ص180- 186).

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في التوصل إلى الاتفاق بشأن هذا الخط الذي تمّ توقيع الاتفاق الخاص به في قمة " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" المنعقدة في مدينة استانبول في تشرين الثاني 1999 بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك

"بيل كلينتون"، إذ وصف وزير الطاقة الأمريكي آنذاك "بل ريتشاردسون"، خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) بأنه ليس "فقط خط للبترول"، ولكنه يشكل "بنية إستراتيجية واعدة لمصالح الولايات المتحدة الوطنية فيما يتعلق بالأمن" (لوبيز، 2006، ص146).

ينقل خط الأنابيب (باكو – تبليسي – جيهان)(BTC) ، الذي تمّ افتتاحه عام 2006، النفط من الحقول النفطية الأذرية عند بحر قزوين إلى مصب جيهان التركي، ثم إلى أوروبا. ويبلغ طوله 1774كم، وهو قادر على ضخ 1,2مليون برميل يومياً (زيتوني، 2009). والمساهمون الرئيسيون في تشكيل هذا الكونسورتيوم هم، (شركة البترول البريطانية British Petroleum، والشركة النرويجية ستات أويل Statoil، والشركة البترولية العامة لأذربيجان سوكار SOCAR، والشركات الأمريكية يونكال AmeradaHess, Unocal، والشركة الفرنسية توتال Total، والشركة الإيطالية إيني Eni، والشركات اليابانية Japonais Itochu وInpex، والشركة التركية TPAO، وشركة شيفرون Chevron، وشركة كونوكو فيليبس Conoco – Phillips، وإكسون موبيل ExxonMobil).

ولهذا الخط تأثير كبير على الديناميكيات السياسية في منطقة بحر قزوين، فقد خلق مجالاً للدول الغربية لتصبح أكثر انخراطاً في الشؤون الداخلية للدول الثلاث التي من خلالها يتدفق النفط من ناحية أولى. كما أنّ هذه البلدان تحاول استخدام التدخل الغربي لموازنة الهيمنة الروسية والإيرانية الاقتصادية والعسكرية في المنطقة

من ناحية ثانية. فهذا الخط يهدف إلى إضعاف النفوذ الروسي في منطقة القوقاز، والتأكيد على الأهمية الجيوإستراتيجية لتركيا، ودعم استقلال جورجيا عن النفوذ الروسي (ياسين، 2003، ص 180- 186).

ب- خط أنابيب نفط بحر قزوين:

خط أنابيب نفط بحر قزوين هو خط أنابيب نفط مقترح يمتد من ميناء "أكتو" في كازاخستان إلى "باكو" في أذربيجان. ومنه إلى خط (باكو – تبليسي – جيهان). وسيتم تزويد خط أنابيب النفط من حقل كشاغا في كازاخستان. وسيتيح هذا الخط الفرصة للنفط الكازاخستاني ليصدّر مباشرةً إلى أوروبا الغربية، بينما يتجاوز روسيا وإيران، وهما بلدا العبور التقليديان لإمدادات الطاقة الكازاخستانية. ومع ذلك، فإنّ خط الأنابيب سيكون دوره أساسياً في توفير قدر أكبر من الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلدان بحر قزوين الثلاثة عن السيطرة الروسية (عمار، 2010، ص172- 175).

أما خطوط أنابيب الغاز والتي تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا والمنافسة للخطوط الروسية، تتمثل في (خط أنابيب غاز "نابوكو"، وخط أنابيب غاز جنوب القوقاز، وخط أنابيب غاز بحر قزوين).

أ- خط أنابيب غاز "نابوكو":

بدأت فكرة مشروع خط الأنابيب "نابوكو" مع بداية القرن الواحد والعشرين، واتُخذت أول خطوة عملية في بداية عام 2002 حينما وُقّع بروتوكول للاشتراك في المشروع بين كونسورتيوم (من شركة "أو إم في غاز" النمساوية و"بوتاش" التركية و"إم

أو إل" المجرية و "ترانس غاز" الرومانية و"بلغارغاز" البلغارية)، ويهدف هذا المشروع إلى ربط احتياطيات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا، دون المرور بروسيا، وبحسب دراسات المشروع فهو يعتمد أساساً على تصدير الغاز الطبيعي من تركمانستان، من خلال تمرير خط أنابيب عبر حوض قزوين يحمل غاز تركمانستان إلى أذربيجان دون المرور في الأراضي الروسية، ومنها إلى أرضروم في تركيا، ومن ثمّ يعبر بلغاريا ورومانيا ثمّ المجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة (ديار مارش) في النمسا، وطول الأنبوب 2050 ميلاً أو 3300 كم. وسينقل خط أنابيب "نابوكو"، نحو 31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من شرق تركيا إلى أوروبا بحلول عام 2018م، موفراً بذلك مصدراً بديلاً ذا أهمية عالية لإمدادات الطاقة الآتية من روسيا، التي تزود الدول الأوروبية حالياً بثلث حاجتها من الغاز (ساعي، 2009).

ويشكل مشروع "نابوكو" أو "طريق الحرير الجديد" بالنسبة لأوربا طريقاً حيوياً للحصول على الغاز من منابعه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والشرق الأوسط. وقد كان للأزمة الجورجية والخلافات بين روسيا وأوكرانيا والتي تسببت في انقطاع إمدادات الغاز عن أوروبا في شتاء 2008م دورٌ كبيرٌ للإسراع في الاتفاق على تنفيذ هذا المشروع. وهناك ثلاثة مسارات محتملة لهذا المشروع ممتدة من الشرق الأوسط إلى أوروبا، وهى تضم ما يلي (أحمد، 2009):

1- خط أنابيب من إيران إلى ألمانيا يمر عبر تركيا والبلقان.

2- خط أنابيب من قطر يمر عبر المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا، قاطعاً البحر المتوسط إلى إيطاليا.

3- خط أنابيب يمر عبر تركيا واليونان، ويصل إلى إيطاليا قبل أن يعبر بحر الأدرياتيك.

وبغض النظر عن المسار النهائي الذي سيؤول إليه المشروع، فإنّ الفكرة الرئيسية التي ينطلق منها هي إصرار الاتحاد الأوروبي على تنويع موارده من الغاز الطبيعي بالاعتماد على نقل الغاز من دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا عبر شبكة أنابيب، مما يجنب أوروبا هيمنة روسيا في مجال الغاز، سواء كمورد أو كممر، حيث تتجنب كل المسارات المطروحة المرور في الأراضي الروسية.

في 8 أيار 2009، عُقد في براغ لقاء ضم من الجانب الأوروبي المفوضية الأوروبية ورئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية، وكلاً من (تركيا، وجورجيا، والعراق، ومصر، وأوزباكستان، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان). وفي هذا الاجتماع وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع بعض شركاء المشروع (أذربيجان ومصر بوصفهما موردين للغاز، وتركيا وجورجيا بوصفهما نقطتي عبور). غير أن الموردين الأساسيين، أوزباكستان وكازاخستان وتركمانستان، لم يوقعوا بسبب عدم ثقتهم بإمكانية نجاح هذا المشروع وحرصاً على علاقتهم الجيدة مع روسيا.

إنّ الدولة الأهم التي يريد الأوروبيون انضمامها للمشروع هي تركمانستان، والتي تُصدر أكثر من ثلثي إنتاجها إلى روسيا. ويطمح الأوروبيون أن تقوم تركمانستان بتطوير قدراتها الإنتاجية للغاز بدرجات كبيرة. ومن جهة أخرى، تُدرك

دول آسيا الوسطى الدلالات الإستراتيجية للمشروع، وهو ما جعلها تتردد في إعلان ارتباطها به في لقاء براغ. ويمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات حول الأجواء والظروف المحيطة بهذا المشروع، من بينها:

1- ترفض روسيا أن يتحول التعاون بين الغرب والجمهوريات السوفيتية السابقة إلى تحالف مضاد يسعى إلى تطويق روسيا ذاتها.

2- ارتباط عدد كبير من تلك الجمهوريات السوفيتية السابقة بعلاقات وثيقة بروسيا، لذلك تتردد في إعلان تقاربها مع أوروبا على نحو يستفز روسيا، مهما تكن الإغراءات الغربية.

3- يدور الصراع حول خطوط الأنابيب المشار إليها بين كل من روسيا والصين وإيران والولايات المتحدة، مما يعنى أنه صراع أقوياء وأطراف لها ثقلها في النطاقين الإقليمي والعالمي، وفيما بينها ملفات وقضايا كثيرة متشابكة ومعقدة (أحمد، 2009).

إنّ خط أنابيب "نابوكو" الذي مركزه آسيا الوسطى وبحر قزوين موجه بشكل أساسي لمنافسة المشروعين الروسيين (السيل الشمالي والسيل الجنوبي)، والهدف منه هو تنويع إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا عن طريق استخدام احتياطيات الغاز في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا التي لا تمر عبر روسيا أو تكون تحت سيطرة شركة "غازبروم" الروسية العملاقة للطاقة. وبسبب تأخر إنجاز هذا المشروع إلى عام 2017 بعد أن كان مقرراً في عام 2014 بسبب عقبات تقنية، فإنّ التنافس قد أصبح

لصالح روسيا، خصوصاً أنها تسعى إلى مواجهة هذا المشروع أيضاً من خلال الحصول على عقود استثمار من مصادر إمداد "نابوكو" أكثر أفضلية وتنافسية (شعيبي، 2012).

ب- **خط أنابيب غاز جنوب القوقاز:**

خط أنابيب غاز جنوب القوقاز، والمعروف أيضا بـ (باكو – تبليسي – أرضروم)، هو خط أنابيب غاز مقترح طوله 692 كم. يمتد من حقل "شاه دينيز" للغاز في أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا. تملك خط الأنابيب شركة "خط أنابيب جنوب القوقاز"، وهو كونسورتيوم تقوده شركة "بريتيش بتروليوم" وشركة "ستات أويل هيدرو". ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 20 مليار متر مكعب في السنة، والهدف الرئيسي من خط الأنابيب هو تزويد تركيا وجورجيا بالغاز الطبيعي. وهناك خطط لربط خط أنابيب غاز جنوب القوقاز بخطي أنابيب بحر قزوين ونابوكو (عمار، 2010، ص172- 175).

ت- **خط أنابيب غاز بحر قزوين:**

خط أنابيب غاز بحر قزوين هو خط غاز مقترح طوله (800 – 1000) كم لنقل الغاز من الشرق إلى الغرب. يبدأ الخط عند تركمانبشي في تركمانستان، ويجرى عبر بحر قزوين إلى محطة سنجشال جنوب باكو في أذربيجان ليشتبك مع خط جنوب القوقاز، ممتداً إلى أرضروم بتركيا، والذي بدوره سوف يكون متصلاً بخط أنابيب "نابوكو". وهناك اقتراحات لربط خط بحر قزوين بحقل "تنغيز" في كازاخستان،

وبالتالي يتم توصيل الغاز الطبيعي من تركمانستان وكازاخستان إلى أوروبا الوسطى. وسيكون لخط الأنابيب طاقة إجمالية تبلغ 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، ويضمن هذا الخط قدراً أكبر من الاستقلال لسعر الغاز التركماني (عمار، 2010، ص172- 175).

ث- خط أنابيب (تركمانستان- أفغانستان- باكستان- الهند) (TAPI)

إنّ خط أنابيب الغاز الطبيعي (تركمانستان- أفغانستان- باكستان- الهند) (TAPI) كانت الولايات المتحدة تريد تشغيله عبر أفغانستان قبل أحداث أيلول 2001، فهذا الخط له تاريخ إقليمي طويل، إذ تمّ اقتراحه للمرة الأولى حتى قبل استيلاء طالبان على العاصمة الأفغانية كابول. ففي عام 1995 أصدرت تركمانستان وباكستان مذكرة تفاهم حول مشروع (TAPI) بطاقة نقل 33 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من حقل دولت آباد في تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان لتصب في مدينة "فازيلكا" في شمال غرب الهند. والذي تبلغ تكلفته 7.6 مليار دولار ويصل طوله إلى 1040 ميلاً. وفي سبيل تحقيق هذا المشروع أجرت شركة النفط الأمريكية "يونكال unocal" بدعم من الحكومة الأمريكية محادثات مع قادة حركة طالبان في أفغانستان لتسهيل إقامة هذا المشروع، وتمّ توقيع الاتفاق بين الطرفين عام 1997، ولكن هذا الاتفاق لم يتم تنفيذه بسبب أجور النقل المرتفعة التي طلبتها حركة طالبان آنذاك. وحسب أحد الكتّاب الفرنسيين فإنّه "حتى شهر آب عام 2001 كانت الحكومة الأمريكية ترى في نظام طالبان مصدراً للاستقرار في آسيا الوسطى سيجعل

من الممكن إنشاء خط لأنابيب النفط عبر آسيا الوسطى من حقول النفط الغنية في تركمانستان، وأوزباكستان، وكازاخستان، عبر أفغانستان و باكستان، إلى المحيط الهندي. بهدف فك سيطرة روسيا على احتياطات نفط وغاز آسيا الوسطى وبحر قزوين". حيث استمرت جهود شركة "يونكال" بعد انتخاب الرئيس "جورج بوش الابن" عام 2001، وحاولت استئناف جهودها مع حركة طالبان من أجل تنفيذ المشروع، ولكن هذه المفاوضات انهارت في نهاية الأمر (تقرير أولي، 2012).

وبعد أحداث أيلول 2001 والحرب الأمريكية على أفغانستان، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستغلال الظروف المستجدة من أجل إعادة إحياء المشروع، حيث وقعّت حكومات كل من (تركمانستان وباكستان وأفغانستان) في كانون الأول 2002، اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب ينقل النفط من تركمانستان وأوزبكستان إلى باكستان عبر أفغانستان، ولكن توقف هذا المشروع مرةً ثانية بسبب عدم الاستقرار في أفغانستان (cohen, 2006).

وفي شباط 2006م، عادت المحاولات لتنفيذ خط أنابيب "تابي" حيث وقعت حكومات أفغانستان وتركمانستان وباكستان اتفاقاً جديداً وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضافة الهند لهذا المشروع ليصبح (TAPI) بدلاً من (TAP) وليكون بديلاً لخط (إيران– باكستان – الهند) الذي تعارضه الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنّ الجدوى الاقتصادية له أكبر من الخط السابق، كما أن تكلفة إنشائه أقل منه.

وبسبب انخفاض مشتريات شركة "غازبروم" الروسية من الغاز التركماني خلال السنوات الأخيرة – حيث انخفض حجم مشترياتها من الغاز التركماني من 42.3 مليار متر مكعب عام 2008 إلى 10.7 مليار متر مكعب عام 2010– اضطرت تركمانستان إلى خفض إنتاجها من الغاز من 66.1 مليار متر مكعب عام 2008 إلى 42.4 مليار متر مكعب عام 2010. وهذا دفعها إلى البحث عن طرق بديلة لتصدير الغاز، حيث تمّ إعادة التوقيع على بناء خط أنابيب (تركمانستان– أفغانستان– باكستان– الهند) عام 2010 بمبادرة من تركمانستان، وقالت نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون جنوب ووسط آسيا، "سوزان إليوت" أثناء التوقيع على الاتفاق، "إنّ خط الأنابيب نموذج جيد للطريقة التي يمكن بها لموارد تركمانستان أن تفيد دولاً أخرى في المنطقة" (مرور خط أنابيب، 2010). وفي عام 2012 أعادت تركمانستان تأكيد دعمها لهذا المشروع، وهذا ما أكده الرئيس التركماني "بيردي محمدوف" مرةً أخرى في آذار 2013 بقوله، "إنّ تركمانستان تسعى لتنويع إمدادات الغاز إلى الأسواق العالمية، وهذه تعدّ من أولويات سياسة الطاقة لتركمانستان المستقلة" (جاسم، 14–3–2013). وفي عام 2013 أيضاً عرضت الهند فكرة إجراء تعديلات على مسار خط أنابيب (تركمانستان– أفغانستان– باكستان– الهند)، لتبدأ من مدينة شيمكنت، مركز محافظة جنوب كازاخستان، ليتابع مساره إلى أوزبكستان المجاورة (جاسم، 11– 3 – 2013).

وسيبلغ طول خط الأنابيب هذا 1700 كم، ومن المتوقع أن يكلف 7.8 مليار دولار، على أن يزود الدول الثلاث المذكورة بـ 33 مليار متر مكعب من الغاز التركماني سنوياً، 14 مليار متر مكعب لكل من الهند وباكستان، و5 مليارات متر مكعب لأفغانستان. وتعارض الصين خط أنابيب (تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند) على الرغم من امتلاكها خط لأنابيب الغاز من آسيا الوسطى، فهي ترى في هذا المشروع منافساً لمشاريعها لنقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الخط لم يتم تنفيذه حتى الآن (جاسم، 30 –3 – 2013).

2- المشاريع الروسية:

لعبت روسيا دوراً مهماً في عملية نقل النفط من بحر قزوين عبر مشاريعها الخاصة بهذا الجانب، وأدى بروز التنافس الأمريكي مع روسيا حيال هذه القضية إلى دفع روسيا للتأكيد على ضرورة الاستمرار بدورها في عملية نقل النفط والغاز الذي لا يخلو من العديد من الدوافع الجيوستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها من وراء سلوكها السياسي هذا الممثل بمشاريعها لخطوط الأنابيب.

إلا أنّ المشاريع الروسية تواجهها العديد من العقبات الجغرافية والسياسية التي تقف في طريقها ولعل العامل السكاني يعد حجر الزاوية فيها، إذ أنّ التنوع العرقي والديني في منطقة شمال القوقاز التي تُعّد المنطقة المركزية في الإطار المكاني للمشاريع الروسية، قد قاد إلى إمكانية تفجر الصراعات في المناطق التي تمر بها أنابيب النفط والغاز، ولاسيما ما يتعلق بالمشكلة الشيشانية، ليأتي هنا دور القوى

الدولية والإقليمية المعارضة للمشاريع الروسية، من خلال العمل على دعم إمكانية تفجر الصراعات التي يمكنها أن تعرقل هذه المشاريع، وهو ما نلحظه في الدور التركي في هذه المشكلة، وتحاول تركيا أيضاً أن تعرقل المشاريع الروسية عبر حجة المخاوف البيئية في مضيق البوسفور، لتجعل المستقبل الجيواستراتيجي لهذه المشاريع معرضاً لعدد من المخاطر (مجيد، 2006، ص57).

وتتحكم روسيا في عدد من خطوط الأنابيب التي ساعدتها على تعزيز السيطرة وتوسيع وجودها في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وأهمها (كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين)، وخط أنابيب غاز (منظومة وسط آسيا).

أ- كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين*:

هو خط أنابيب نفط، طوله 1,510 كم، ويمتد من حقل تنغيز في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسيسك على ساحل البحر الأسود في روسيا. يبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 700 ألف برميل يومياً، ويتم إمداده من حقل تنغيز وكذلك من حقول كاشاغان وكاراتشاجاناك. تمّ الضخ في هذا الخط لأول مرة في 12 تشرين الأول 2001، وبدأ العمل به في نيسان 2003. ويسيطر المساهمون في حقلي تنغيز

* يشمل كونسورتيوم بحر قزوين (الحكومة الروسية 24% ، الحكومة الكازاخستانية 19% ، الحكومة العُمانية 7%، شركة شيفرون 15% ، شركة لوكارسو 12,5%، شركة موبيل 7,5%، شركة روسفت شيل 7,5%، شركة آجيب الدولية 2%، شركة أوركس 1,75%، شركة بي جي 2%، شركة فنترس الكازاخية 1,75%) لمزيد من التفاصيل انظر Caspian Pipeline Consortium Web site at www.cpc.ru

وكاشاغان على 55,75 و33,1% من الكونسورتيوم على التوالي. ويزيد خط الأنابيب اعتماد كازاخستان على روسيا، باعتبارها المشترى الرئيسي لإمدادات الطاقة الكازاخستانية.

ب- خط أنابيب غاز منظومة وسط آسيا:

وهو منظومة أنابيب غاز طبيعي بطول 2000 كم، تسيطر عليها شركة "غازبروم" الروسية، وتمتد من تركمانستان عبر أوزبكستان وكازاخستان إلى روسيا. ويتألف الفرع الشرقي من المنظومة من خطوط الأنابيب (1 و2 و4 و5) التي تبدأ من حقول الغاز في جنوب شرق تركمانستان. ويمتد الفرع الغربي من الأراضي التركمانية الملاصقة لبحر قزوين إلى الشمال. وتجتمع الفروع في غرب كازاخستان، ثم يجرى خط الأنابيب شمالاً، حيث يتم توصيله بشبكة الغاز الطبيعي الروسية. ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للمنظومة 90 مليار متر مكعب في السنة (عمار، 2010، ص 172 – 175).

وتُعّد روسيا المورد الرئيسي لأوروبا، حيث تورد لها ما يقرب من 30% من احتياجاتها من النفط، و50% من إمداداتها من الغاز الطبيعي. وتلعب سيطرة روسيا على موارد دول بحر قزوين وآسيا الوسطى دوراً في زيادة اعتماد أوروبا عليها. وتعتمد سياسة روسيا الخارجية تجاه أوروبا والولايات المتحدة، إلى حد كبير، على وضعها بوصفها لاعباً رئيسياً في مجال الطاقة، حيث تسعى إلى زيادة اعتماد أوروبا على

إمدادات الطاقة الروسية لاستخدام ذلك كورقة ضغط في العلاقات الدولية. ومن أهم الأنابيب التي تتجه من روسيا إلى أوروبا (عمار، 2010، ص 172 – 175):

أ- خط أنابيب غاز تيار الشمال (السيل الشمالي):

اتفقت روسيا مع ألمانيا في عام 2003على بناء خط أنابيب غاز "تيار الشمال" لتوريد الغاز الروسي إلى ألمانيا. وتيار الشمال هو خط أنابيب غاز بحري طوله 1,222 كم. ويمتد من "بفيبورج" مروراً ببحر البلطيق في روسيا، وينتهي في "وغرايفسفالد" في ألمانيا. وقد تمّ بناء هذا الخط من قبل شركة "نورد ستريم آه جى" التي تملكها شركة "غازبروم" بنسبة 51 %. واكتمل بناء أول فرع من خط الأنابيب في (2010 – 2011)، والفرع الثاني في (2011 – 2012). وستتم تغذية خط الأنابيب بالغاز من خلال حقل "يوجنو روسكوي" الواقع في مقاطعة "كرسنسلكبسكي" في منطقة "يامال نينيتس" في روسيا. كما سيتم توفير الغاز من حقل "شتوكمان" بالإضافة إلى حقول أخرى في شبه جزيرة "يامال" في خليج "أوب – طاز" في روسيا. وهذا الخط سيؤدي إلى زيادة اعتماد أوروبا على مصادر الطاقة الروسية. (عمار، 2010، ص 172 – 175).

ب- خط أنابيب غاز تيار الجنوب (السيل الجنوبي):

سعت روسيا إلى إقامة خط الأنابيب الذي يُعرف بالسيل الجنوبي "South Stream"، وهو خط أنابيب غاز طبيعي يمتد من محطة ضغط "برجوفيا" في "دزوجبا" بروسيا عبر البحر الأسود إلى "فارنا" في بلغاريا. وسوف يمتد بعد ذلك عبر

فرعين بإجمالي طول أكثر من 2000 كم. الفرع الجنوبي الغربي سيمتد إلى الجنوب من بلغاريا إلى اليونان، ومن ثمّ تحت البحر الأيوني إلى جنوب إيطاليا. أما الفرع الشمالي الغربي سيمتد من خلال سيبيريا والمجر، لينتهي في مجمع غاز "بومغارتن" في النمسا. ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 63 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. ويدير المشروع شركة "ساوث ستريم آه جي" (عمار، 2010، ص 172 – 175). وعملت شركة "غازبروم" على القيام باتفاقيات عديدة في أماكن مختلفة من العالم لتقوي سيطرتها في هذا الإطار، فلروسيا علاقات اقتصادية قوية مع بعض الدول الأوروبية. وبذلك، فإنّ روسيا تهدف من خلال هذا المشروع إلى تحدي ومواجهة مشروع "نابوكو" والتقليل من أهميته. ومثلما يقوم مشروع "نابوكو" بالابتعاد عن روسيا بوصفها نقطة عبور للغاز، فإن السيل الجنوبي سيخفف من اعتماد روسيا على أوكرانيا بوصفها مص منقطة عبور للغاز الروسي. وسيتم ضخ الغاز من سيبيريا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وروسيا، بوصفها مصادر لتغذية هذا الخط. وعلى الرغم من أنّ تيار الجنوب هو مشروع مشترك بين روسيا وإيطاليا، فهو يقوم أساساً على دعم روسيا، وخاصةً الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، الذي يرى أنّ لهذا المشروع أهمية إستراتيجية، وتتوقع شركة "غازبروم" أن يكون الخط جاهزاً للتشغيل بحلول عام 2015 (أحمد،2009، ص229–225).

لقد كان مشروعي (السيل الشمالي والسيل الجنوبي) من أهم المشاريع التي مهدت الطريق لعودة روسيا إلى المسرح العالمي بإحكام السيطرة على الاقتصاد

الأوروبي الذي سيعتمد لعقود طويلة قادمة على الغاز بديلاً من النفط أو بالتوازي معه. ومن هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراح مشروعها الموازي "نابوكو" لينافس المشروع الروسي على إمدادات مصادر الطاقة التي على أساسها سيتعين القرن الحالي سياسياً وإستراتيجياً.

ت- خط أنابيب غاز التيار الأزرق:

أقامت روسيا، بالتعاون مع تركيا، خط أنابيب التيار الأزرق "بلو ستريم" لنقل الغاز الطبيعي الروسي لتركيا. وهذا الخط هو خط أنابيب غاز طبيعي يمتد من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود طوله 1,213 كم، ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. وتمّ بناء هذا الخط عام 2010 من قبل شركة "بلو ستريم بي في"، وهي شركة مشتركة بين شركة "غازبروم" وشركة "إيني" الإيطالية. وكما هو حال خط أنابيب تيار الشمال، سيتفادى خط أنابيب التيار الأزرق بلدان العبور، رومانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، ومولدوفيا، مما سيوفر رسوم العبور، وبالتالي يخفض سعر تصدير الغاز إلى أوروبا (عمار، 2010، ص 172 – 175).

بالإضافة لسيطرة روسيا على هذه الخطوط باتجاه أوروبا، فإنها تتحكم بمعظم صادرات دول آسيا الوسطى من النفط والغاز، فمثلاً قامت روسيا في 12 أيار 2007م بتوقيع اتفاقية مهمة للغاز مع تركمانستان وكازاخستان، تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان حتى عام 2028م، وتتضمن الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء

أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولاً إلى روسيا، وبإمكانه نقل خمسة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، أي نصف الكمية المستهدفة للاتفاقية وهى عشرة مليارات متر مكعب، والتي كانت تمثل طاقته الأصلية. كما تتضمن الاتفاقية بناء خط أنابيب غاز جديد موازٍ له تصل طاقته إلى عشرة مليارات متر مكعب، وخلال التوقيع على هذه الاتفاقية أعلن وزير الصناعة والطاقة الروسي بأنّ "خط الأنابيب الجديد والخط المطور سيشكلان معاً أضخم نظام لنقل الغاز في آسيا الوسطى بسعة من المتوقع أن تصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً" (مخيمر، 2007، ص 92-95).

3- المشاريع الصينية

من خلال تتبع مسيرة العلاقات الصينية السياسية ومبادراتها الاقتصادية وموقفها العسكري، نلاحظ أنّ الصين تسعى لتحقيق "أمن الطاقة"، وجعلت هذه المسألة أولوية من ناحية الأمن القومي. ولتحقيق ذلك سعت الصين لأن يكون لها وجود قوي في آسيا الوسطى من خلال القيام بمشاريع متعددة الجوانب أهمها مد خطوط أنابيب النفط والغاز، وزادت من علاقاتها العسكرية مع دول هذه المنطقة لحماية تلك المصالح. لقد كان سعي الصين لتحقيق "أمن الطاقة" ينطلق من وجهات نظر جيوسياسية وجيواستراتيجية بالإضافة لوجهة النظر الاقتصادية. فقد كانت الصين معنية بمواجهة مبادرات الطاقة الأمريكية والغربية في المنطقة. ففي عام 2009 مثلاً، أكملت "شركة البترول الوطنية الصينية" التابعة للدولة خط أنابيب غاز طبيعي عبر

آسيا الوسطى من تركمانستان على الشاطئ الشرقي لبحر قزوين، وفي الفترة نفسها كانت هناك مجموعة شركات مدعومة من الاتحاد الأوروبي تعمل على خط أنابيب "نابوكو" للوصول إلى احتياطيات الغاز في تركمانستان من الغرب. وفي حزيران 2010 أعلن رئيس تركمانستان "قربان قولي بيردي محمدوف" عن مشروع بتكلفة 2 مليار دولار لربط خط الأنابيب الشرقي مع الصين، بموارد تركمانستان الغربية، مما يهدد قابلية تطبيق خط أنابيب "نابوكو" (lin, 2012). ومن أهم مشاريع خطوط الأنابيب من آسيا الوسطى إلى الصين:

أ- خط أنابيب غاز وسط آسيا – الصين:

هو خط أنابيب غاز ذو فرعين بطول 1833 كم، ويبدأ عند حقل غاز "سامان – داب" في تركمانستان، ثم يمتد عبر أوزبكستان وكازاخستان، وصولاً إلى الشانكو في الصين. ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 30 مليار قدم مكعب في السنة. وستزود تركمانستان الخط بـ 30 مليار متر مكعب سنوياً من حقول (سامان دابا وساج كنار)، و10 مليارات متر مكعب من حقول غاز (كاراتشاجاناك وتنغيز وكاشاغان). وبدأ تشغيل الفرع الأول في عام 2010، والفرع الثاني في عام 2011.

سيساعد خط الأنابيب الصين على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وسيعزز التعاون الاقتصادي بين الصين والدول المصدرة. كما سيساعد الخط تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان على تنويع أسواق بيع الطاقة، بدلاً من الاعتماد على التوريد لروسيا وإيران. حيث إن نحو 70% من صادرات غاز تركمانستان كانت تمر عبر

خطوط الأنابيب الروسية. يُضعف هذا الخط من موقف روسيا في الوفاء بالتزاماتها لتوريد الغاز لأوروبا. كما يُضعف من موقفها التفاوضي حول شروط شرائها للغاز التركماني، وقد يؤثر مستقبلاً في احتمالات تصدير الغاز الروسي من شرق سيبيريا إلى الصين. ويتنافس خط الأنابيب على مصادر الطاقة نفسها التي يستهدفها مشروع نابوكو، مما قد يجعل هذا المشروع مُهدداً من الناحية الاقتصادية (عمار، 2010، ص 172 – 175).

ب- خط أنابيب نفط كازاخستان – الصين:

هو خط أنابيب نفط من الغرب إلى الشرق بطول 2228 كم، يمتد من "اتيراو" في كازاخستان إلى "الشانكو" في "سينغيانغ" بالصين. ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 20 مليون طن سنوياً. وتملك مؤسسة البترول الوطنية الصينية (سي إن بي سي) وشركة نفط كازاخستان "كزمونيجاس" الخط بالكامل. وتمّ بناء هذا الخط على ثلاث مراحل، آخرها اكتمل في تموز 2009. ويحقق خط الأنابيب للصين الهدف الاستراتيجي المتمثل في توفير الطاقة لاقتصادها التصنيعي سريع النمو، الكثيف الاستخدام للطاقة من خلال علاقات مباشرة مع دولة صديقة. ومن ناحية أخرى، يحقق هذا المشروع لكازاخستان حرية الحركة، وإمكانية المفاوضة بوصفه لاعباً أساسياً وقوياً في مجال الطاقة في آسيا الوسطى. كما أنه يساعد كازاخستان على تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، وتقليص احتمالات تعرضها للسيطرة الروسية. ويمثل

هذا الخط تجسيداً للتنافس المتزايد بين روسيا والصين (عمار، 2010، ص 172 – 175).

4- المشاريع الإيرانية

تسعى إيران بوصفها دولة مهمة ومؤثرة في الخليج العربي وبحر قزوين إلى لعب دور خاص في تطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين، وتسعى إلى ممارسة دورها في عملية نقل النفط والغاز من هناك إلى بقية دول العالم.

فالموقع الجغرافي لإيران الممتد مابين حوضي الخليج العربي وبحر قزوين يجعلها دولة ذات ميزة مهمة في عملية نقل النفط، إذ إنّ هذا الطريق يعد الأكثر فاعلية واقتصادية لنقل النفط إلى بقية دول العالم، فهنالك بنية واسعة من التسهيلات الخاصة بخطوط الأنابيب والموانئ المعدة للتصدير، التي يمكن في ظلها تسهيل نقل النفط عبر الخليج العربي، وفي ضوء ذلك يمكن ربط حقول إنتاج الطاقة في دول أذربيجان، كازاخستان وتركمانستان بخطوط الأنابيب وبالمصافي النفطية في إيران والذي لن يتطلب صرف مبالغ طائلة كما هو الحال مع خط الأنابيب (باكو– تبليسي – جيهان)، وذلك بفعل وجود خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من جنوب البلاد إلى المصافي النفطية الواقعة في شمال إيران لغرض توفير احتياجات السكان للاستهلاك المحلي. ومن أهم المشاريع القائمة والمخططة من بحر قزوين وآسيا الوسطى باتجاه إيران:

أ- مشروع المقايضة:

لقد طرحت إيران مشروعها الخاص بنقل النفط من بحر قزوين بصيغتين كليتهما أرخص بكثير من الطرق الأخرى لخطوط أنابيب النفط، فالجانب الأول من المشروع والذي يُعّد الأقل كلفة يتمثل باتفاقيات للمقايضة، والذي يتم بموجبه نقل النفط من دول بحر قزوين الثلاث أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى إيران عند موانئ بحر قزوين التابعة لها، ليُستخدم ذلك في المصافي النفطية في شمالي البلاد، وفي المقابل تقوم إيران بتسليم الكمية نفسها من نفطها هي لأي مُشترٍ عبر موانئ الخليج العربي لصالح هذه الدول الثلاث، ويعود ذلك بالفائدة على إيران في ضوء الحقيقة التي تؤكد أنّ حقولها النفطية تقع في جنوب البلاد، مما يحتم عليها نقل النفط من هناك إلى المصافي الشمالية التي تستهلك مناطقها مابين 500.000-750.000 برميل يومياً.

ولأجل ذلك أعلنت إيران في أيار 1998م عن المرحلة الأولى من تنفيذ خططها لإنشاء خط للأنابيب يربط ميناء "نكا" بمصفاتها النفطية وبخط الأنابيب في طهران الذي أُعلن في حزيران من العام نفسه تخصيص 400 مليون دولار لأجل انجازه، فالخط الذي يبلغ طوله 392كم كان ضمن المرحلة الأولى من مراحل اتفاقية المقايضة النفطية.

أما القسم الثاني من المشروع الإيراني فيتمثل بالتصدير المباشر عبر خطوط الأنابيب التي تعد الطريقة الأسهل والأرخص بالموازنة مع المشاريع الأخرى لربط

الحقول النفطية الأذرية والتركمانية والكازاخية بالخطوط الإيرانية الموجودة أصلاً، وإنّ خطوط الأنابيب المطلوبة لهذا الغرض سوف تكون نفسها التي استخدمت لغرض المقايضة، إذ يمكن لهذا القسم من المشروع أن يُنجز بوصفه جزءاً من اتفاقيات المقايضة (وهو ما تضمنته المرحلة الثالثة من مشروع المقايضة). (مجيد، 2006، ص229- 236).

ب- خط أنابيب (إيران – باكستان – الهند)

هذا الخط يستوجب استقراراً إقليميا بين الهند وباكستان، كما يستلزم استقرار الأحوال الداخلية في باكستان التي تعاني من اضطرابات داخلية. ويبلغ طول الخط نحو 2775 كيلومتر بتكلفة 7 مليارات دولار. وبسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخط، فقد تمّ تأجيل إنشاؤه لفترة طويلة، ففي زيارتها إلى باكستان في نيسان 2005 أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "كوندوليزا رايس" "الرفض الصريح والواضح لبناء خط يضم إيران"، واقترحت مسارات بديلة.

ولكن مع تغير الظروف المحيطة بالمشروع، مثل مجيء إدارة أمريكية جديدة، وافق مجلس الوزراء الباكستاني في نيسان 2009 على البدء بإنشاء هذا الخط (أحمد، 2009) ، حيث تمّ البدء بإنشاء الجزء الإيراني من هذا الخط، وفي 10 آذار 2013 تمّ البدء بأعمال بناء الجزء الباكستاني منه. وشارك في حفل بدء التشييد الرئيسين الإيراني "أحمدي نجاد" والباكستاني "آصف علي زرداري"، وقال الرئيس الإيراني "أود أن أقول لهؤلاء أنه لا علاقة لخط الغاز بالقضية النووية بأي شكل من

الأشكال، فالغاز الطبيعي لا يُستخدم في صنع قنبلة نووية، ولهذا السبب ما من مبرر لمعارضة خط الأنابيب" (باكستان تشرع، 11- 3- 2013). وقد أظهرت الصين أيضاً اهتمامها بإقامة خط أنابيب (إيران- باكستان – الهند) (IPI) وتوسيعه أبعد من ذلك ليصل إلى أراضيها (تقرير أولي، 2012).

رابعاً: الدوافع الجيواستراتيجية للمشاريع المتنافسة

إنّ للولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً جيوسياسية واقتصادية وسياسية في منطقة آسيا الوسطى، فعلى المستوى الجيوسياسي، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى مساعدة دول آسيا الوسطى في تنمية صناعة النفط والغاز، ووفقاً للتقديرات الأمريكية، فإنّ ذلك سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي في هذه الدول، ويساعدها على التحرك خارج إطار النفوذ الروسي. أما على المستوى الاقتصادي، فإنّ تنمية صناعة النفط والغاز لهذه الدول تعني فرص استثمار أكبر للشركات الأمريكية والغربية، وتعزيز للنفوذ الاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة. وعلى المستوى السياسي، سيؤدي ذلك إلى وتعزيزاً سيطرة الولايات المتحدة على هذه الجمهوريات.

لقد كان البُعد النفطي واحداً من أهم الأبعاد الإستراتيجية الأساسية التي دفعت الولايات المتحدة لمد نفوذها إلى منطقة آسيا الوسطى في قلب أوراسيا, فإذا ما استطاعت ضم احتياطي هذه المنطقة إلى احتياطي نفط الخليج العربي الذي تسيطر عليه منذ بداية العقد الماضي, فإنها سوف تصبح بذلك مسيطرة على 75% من احتياطات النفط العالمية, ومتحكمة في إمكانية وصول النفط المستخرج من هذه

المناطق إلى الدول الصناعية الكبرى في العالم, اليابان والاتحاد الأوربي وكذلك إلى روسيا والصين. حيث أصبحت الصين اعتباراً من عام 2010م تحتل المرتبة الأولى في الاستهلاك العالمي للنفط بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي تشهدها, ومن الواضح تماماً أنّ الولايات المتحدة سوف تستعمل حاجة الصين المتعاظمة للطاقة خلال القرن الحادي والعشرين بما يحقق توازناً استراتيجياً بين طموحاتها في الهيمنة الاقتصادية على العالم وبين طموحات الصين في أن يشهد هذا القرن بروز نموذجها الاقتصادي الجديد (معلوم، 2002، ص86 – 87).

وتقوم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الحالية على تحليل مفاده، أنّ مواجهة منافسة القوى الدولية الصاعدة، يُوجب (تغيير قواعد اللعبة) بالسيطرة على المنافسة وإعادة توجيهها بما يخدم الاقتصاد الأمريكي، والسبيل الأمثل لتغيير قواعد اللعبة لا يكون إلا بالسيطرة على الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، فمن يسيطر على مصادر الطاقة في القرن الحادي والعشرين سيكون سيد المنافسة والمتحكم الرئيسي في توجهات الاقتصاد العالمي (أبو خزام، 2005، ص138). وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على منابع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي، فإنّ منطقة آسيا الوسطى تشكل الحلقة الثانية لاستكمال السيطرة الأمريكية على أهم منابع الطاقة في العالم. وأهم ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال الاتفاق مع تركمانستان خلال الاجتماع الثالث لمؤتمر الغاز الدولي المنعقد في تركمانستان بشهر أيار 2012، على ضرورة تنويع طرق نقل

الطاقة من أراضيها من خلال القيام بمشاريع مشتركة مع الجانب الأمريكي في هذا المجال (Fenenko, 2012).

ويبرز أيضاً الدور "الإسرائيلي" المدعوم أمريكياً حيث تمّ طرح عدة مشاريع مشتركة، أهمها مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكّل تركيا مركزه الأساسي ويسمى (Med Stream Project) بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار ويربط البحور الأربعة (قزوين والأسود والمتوسط والأحمر) ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية "إسرائيلية – تركيّة" لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوباً والتي انضمت إلى المشروع في نهاية عام 2008، ويتضمن من ضمن ما يتضمن أنابيب لنقل النفط والغاز والماء والكهرباء، وأيضاً الألياف الضوئية من تركيا إلى "إسرائيل"، وعقدت اجتماعات عديدة بين مسؤولي البلدين لمتابعته في أواخر عام 2008 وأيضاً في النصف الأول من العام 2009 (تقارير، 21-1- 2010).

وبالنسبة لتركيا فإنّ مرور خطوط الأنابيب في أراضيها يعود عليها بفوائد كبيرة اقتصادية وسياسية وإستراتيجية، ويعزز موقعها ودورها في المنطقة، فمن الناحية الاقتصادية تحقق عدة فوائد تتمثل في حصولها على النفط والغاز من مصادر متعددة وبالتالي تقليل الاعتماد على نفط وغاز الخليج العربي، كما تحصل على عوائد مرور خطوط الأنابيب في أراضيها كأجور عبور. ومن الناحية السياسية تشكل هذه الأنابيب من وجهة النظر التركية أداة فعّالة لتعزيز علاقاتها مع "العالم التركي" في آسيا

الوسطى وجسراً حيوياً للتواصل معه بعد انقطاع دام فترة طويلة. أما من الناحية الإستراتيجية فإنّ هذه الخطوط تعزز موقع تركيا الإستراتيجي كممر مهم لنفط وغاز آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق الدولية، ويجعلها نقطة الوصل بين دول المنطقة والعالم الغربي، وهذا يُعّد عاملاً قوياً يدعم سياساتها الهادفة للتحول لدولة إقليمية كبرى (شرف، 1998، ص391).

أما بالنسبة للصين فيتشابه القلق الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط مع نظيره الأمريكي، مما يدفع الصين إلى تنويع اعتمادها على مناطق بديلة لتحقيق "أمن الطاقة" ومن أهم هذه المصادر آسيا الوسطى وبحر قزوين والتي تُعّد من المصادر التي تعول عليها الصين لتأمين حاجاتها. ويتمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى بالحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حرباً على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقاً، وأخرى تريد تحويله إلى الغرب، وهاتان الدولتان . الولايات المتحدة والصين . هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم وقد أشار "كليفمان" . في كتابه . الدم والنفط في آسيا الوسطى . إلى المقابلات التي أجراها مع رؤساء شركة (CNPC) الصينية في كازاخستان، والذين أعربوا له فيها أنّ الولايات المتحدة حينما تزرع قواعدها في آسيا ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج ونقل النفط مع شركات غير أمريكية وبصفة خاصة مع شركات صينية (عبد الحميد، 2006، ص76- 81).

وتسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في هذه المنطقة والمحافظة عليه، فهذه المنطقة تشكل نطاقاً مهماً أيضاً من زاوية المصالح الاقتصادية، إذ أنّ النفط والغاز ونقله باتجاهها يزيد من الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لها، فإذا ما سيطرت روسيا عليه فإنها سوف تسيطر على مقدارٍ مهم من النفوذ في هذه المنطقة الحيوية. كما أنّ الاقتناع الروسي في توسيع المصالح الاقتصادية الأجنبية في بحر قزوين قد أدّى إلى تعزيز الموقف الروسي في التنافس على خطوط الأنابيب إذ تشكلت معالم سياسة خطوط الأنابيب الروسية في هذه المدة بالنقاط الآتية:

1- الترويج لمصالح الشركات الروسية في كل مشاريع بحر قزوين.

2- إعطاء الضوء الأخضر للاستثمار الأجنبي في مشاريع بحر قزوين ضمن الأراضي الروسية كما هو الحال مع مشروع ائتلاف خط أنابيب بحر قزوين "Caspian Pipeline Consorteum".

3- استعمال اتصالات سياسية عالية المستوى لأجل التأكيد لكل من أذربيجان وكازاخستان بأنّ روسيا لن تستعمل طرق أنابيب النفط عبر أراضيها بوصفها وسائل لممارسة الضغط السياسي على هذه الدول وتقويض مصالحها الاقتصادية (مجيد، 2006، ص70).

وأخيراً فإنّ إيران تعمل على تعزيز وتقوية دورها في هذه المنطقة، وتنظر إيران من زاوية المجال الاقتصادي إلى دول المنطقة على أنها تشكل سوقاً مهمة لاستهلاك البضائع الإيرانية خاصةً وأنّ النفط والغاز وعملية نقلهما سيوفر قاعدة

اقتصادية مهمة لتحقيق علاقات أقرب ما بين إيران وتلك الدول. كما نرى أنّ إيران قد سعت إلى محاولة استغلال نفوذها في هذه المنطقة عبر ربطها بمنظومة أمنية من خلال مشاريع خاصة بالتواصل والتكامل الإقليمي والذي يعزز من حالة توفير الأمن في المنطقة وما سيثيره ذلك الأمر من انعكاسات ايجابية على توسيع عملية مقايضة الطاقة مع إيران عبر خطوط الأنابيب.

وفي المرحلة الحالية (2011– 2013) برزت عدّة تطورات دلّت على تصاعد حدة التنافس بين القوى الدولية والإقليمية للسيطرة على مسارات خطوط نقل الطاقة من هذه المنطقة، ففي نيسان 2012 دخلت روسيا من خلال شركتها "غازبروم" في مشروع خط الأنابيب (إيران – باكستان) بعد قيام مسؤولين من باكستان بزيارة روسيا لطلب المساعدة في إنشاء هذا الخط ، ومن المحتمل أن تعود الهند للانضمام إلى هذا الخط بعد انسحابها منه عام 2009. ويمكن القول بأن الدافع الرئيسي للمشاركة الروسية في هذا الخط هو دافع جيواستراتيجي، فروسيا ترى بأنّ التنفيذ الناجح لهذا الخط سوف يصرف اهتمام إيران عن سوق الغاز الأوروبي ويعيد توجيهه نحو جنوب آسيا والصين، التي تُعّد أقل أهمية بالنسبة لمصدّري الغاز الروسي (Kozhanov, April 16, 2012).

ومن أجل مواجهة مشروع "نابوكو" قامت روسيا وسعت لشراء الغاز من أذربيجان وتركمانستان من أجل صرف انتباه كلتا الدولتين عن المشاركة في هذا المشروع، بالإضافة إلى العقود التي وقعتها الصين للحصول على الغاز من آسيا

الوسطى، والموقف الروسي الإيراني المتشدد الرافض لإنشاء خطوط أنابيب عبر بحر قزوين. وقد حققت هذه الاستراتيجيات النتائج المرجوة، فمنذ آذار 2012 تمّ إجبار المستثمرين في مشروع "نابوكو" على مراجعة خططهم الإنشائية، مما حدّ بشكل كبير من طول خط أنابيب "نابوكو" وسعته المتوقعة (Kozhanov, April 16, 2012).

وبعد التطوّرات التي حدثت في المنطقة العربية خلال الأعوام الأخيرة وبشكل خاص في سورية والعراق بدأت تظهر على الساحة الدولية منطقة جديدة للصراع والتنافس على مصادر الطاقة وخاصةً الغاز وطُرق نقلها. هذه المنطقة تمتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين مروراً بإيران وحتى سورية والعراق والخليج العربي، وتشكّل رقعة الشطرنج التي تتنافس فيها القوى الكبرى للسيطرة على طُرق ومسارات نقل الطاقة. وما يدّل على ذلك قيام إيران في تموز 2011 بتوقيع اتفاقية لإنشاء خط لنقل الغاز إلى العراق ومنها إلى سورية، لتكون سورية هي مركز منطقة التجميع والإنتاج مع ما تملكه من احتياطيات كبيرة من الغاز تمّ اكتشافها حديثاً، وبذلك نكون أمام فضاء جيواستراتيجي – طاقي يُفتح لأول مرة من إيران إلى العراق وسورية ولبنان. ونتيجةً لهذه التطوّرات ترى تركيا أنها ستكون المتضرر الأول في خضم التنافس والصراع على مسارات نقل الغاز طالما أن مشروع "نابوكو" سيتأخر ومستقبله غير واضح، ومشروعا "السيل الشمال والسيل الجنوبي" يستبعدانها، وغاز شرق المتوسط بات بعيداً عن نفوذ مشروع "نابوكو" وبالتالي نفوذ تركيا (شعيبي، 2012).

الخاتمة:

لقد كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، بيان أهم المشاريع المتنافسة لنقل النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ودوافع كل طرف من الأطراف المتنافسة في المنطقة، ومن خلال هذه الدراسة تمّ التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- أسهم الموقع الجغرافي الحبيس لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بدور مهم في ضرورة نقل النفط بالاعتماد على خطوط الأنابيب لإيصاله إلى البحار المفتوحة التي يمكن من خلالها تصديره إلى الأسواق العالمية ، وبذا يصبح الموقع الجغرافي لبحر قزوين أحد أهم الضوابط الجغرافية التي أثرت في كيفية الاستفادة من موارد الطاقة فيها.

2- طرحت روسيا مشاريعها الخاصة بنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين بهدف تحقيق أهداف جيوسياسية متعددة كان واحداً من أهمها إعادة السيطرة الروسية على المنطقة التي تشكل مجالاً حيوياً لنفوذها فضلاً عن سيطرتها عبر شركاتها النفطية على الصناعة النفطية هناك وتقويض التهديدات التي تواجهها خاصة في القوقاز، كما اتضح بأن العوامل الجغرافية قد أثرت في المشاريع الروسية خاصةً وطرق مرورها.

3- سعي إيران لاستثمار موقعها الجغرافي الممتد ما بين بحر قزوين والخليج العربي بوصفها أقصر طريق لنقل النفط والغاز في ظل وجود بنية متكاملة لخدمة الصناعة النفطية الإيرانية ولاسيما خطوط الأنابيب والمصافي النفطية، التي تمتد لتربط الحقول النفطية لإيران في جنوب البلاد وغربها بالمناطق الشمالية التي تشكل مركز الثقل السكاني في البلاد، لذا فإن المشروع الإيراني لن يكلف مبالغ كثيرة، لأنه لن يتطلب إلا خطوط أنابيب قصيرة للربط بالأنابيب الرئيسة.

4- تسعى إيران إلى محاولة التخلص من الوضع الجيوسياسي الصعب ولاسيما في ضوء سياسة الحصار التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها، وهذا يدفع إيران

لطرح مشاريعها الخاصة لنقل النفط والغاز، بهدف منع الولايات المتحدة من السيطرة والهيمنة على المنطقة الجغرافية الواقعة شمالها.

5- إنّ منطقة بحر قزوين وما يحيط بها من دول في آسيا الوسطى والقوقاز شكلت ولا تزال تشكل وستبقى واحدة من أهم مناطق التنافس الدولي خلال المرحلة القادمة من القرن الحادي والعشرين في ضوء الرغبة الأمريكية في السيطرة على مجمل مناطق النفط والغاز، من خلال السيطرة على ممرات نقل النفط والغاز، في مقابل التعاون الروسي – الإيراني المدعوم من الصين.

6- يتضح من خلال عرض مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين، أنّ المشاريع الإيرانية والروسية هي المشاريع الأكثر جدوى اقتصادياً، فهي أقل تكلفة وأقصر طولاً، بينما المشاريع المدعومة أمريكياً هي مشاريع مكلفة اقتصادياً وطويلة، وتمر في مناطق غير آمنة، وهي مشاريع تتفوق فيها الاعتبارات السياسية على المصالح والفوائد الاقتصادية والتجارية.

7- أثبتت الدراسة أن هنالك تحالفين رئيسين في المنطقة الأول تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وأذربيجان وكذلك جورجيا، والثاني تمثله روسيا، وإيران وأرمينيا مدعوماً من قبل الصين، و أي إخلال في طبيعة هذا التوازن سيقود إلى تفجير صراعات عديدة في المنطقة.

إنّ دراسة التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين هي عملية شائكة ومعقدة، إذ تحتوي على كثير من التناقضات والعوامل والتفاصيل والاحتمالات، وفي نفس الوقت تُعّد هذه الدراسة من الدراسات التي تدخل في نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، فأساس التنافس هو النفط والغاز والموقع الجيواستراتيجي الذي أسهم في رفع مستوى التنافس بين مختلف القوى الإقليمية والدولية.

لقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على أهم مشاريع نقل الطاقة المتنافسة، والقوى الدولية والإقليمية الداعمة لهذه المشاريع، حيث استخدمت هذه القوى كل الأدوات والوسائل المتاحة من أجل إنجاح خططها ومشاريعها لنقل الطاقة، مستغلةً ظروف دول المنطقة الحديثة الاستقلال، والحبيسة جغرافياً، وغير المستقرة سياسياً، مما أدى إلى زيادة حدة التنافس وقوته.

ومن خلال الدراسة يتبين أنّ المشاريع المدعومة أمريكياً والمشاريع الروسية هي المشاريع الأكثر تنفيذاً ونفوذاً، باعتبار أنّ روسيا كانت المنفذ الوحيد لجمهوريات آسيا الوسطى إلى الأسواق الخارجية لفترة طويلة من الزمن، ولديها مشاريعها التي تعود إلى الحقبة السوفيتية، وكذلك مشاريعها الجديدة، وهذا منحها إمكانية كبيرة لفرض شروطها وسياساتها التي تضمن مصالحها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي القوة العظمى التي لها نفوذ في هذه المنطقة وخصوصاً بعد أحداث أيلول 2001 والتواجد العسكري المباشر فيها.

وأخيراً، فإنّ الطريقة المثلى لمنع التنافس أو التخفيف من حدته، تتمثل في التعاون والاندماج في التكتلات الاقتصادية على أسس تعاونية متكافئة، تجعلها تحقق دوراً مهماً في ظل التكتلات الاقتصادية القائمة في عالم اليوم، ويكون ذلك من خلال زيادة التعاون بين دول آسيا الوسطى، للوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتبني سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة، وتوسيع التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة بدلاً من سياسة المنافسة والمواجهة، وهذا يؤمن لها الانفتاح على الأسواق الدولية.

الجدول رقم (1)

احتياطيات النفط والغاز وقيمة التصدير من جمهوريات آسيا الوسطى (2010) (Hui Shen, 2010, 4)

الدولة	الاحتياطي النفطي بليون برميل	النفط المصدّر بليون برميل	الاحتياطي الغازي متر مكعب	الغاز المصدّر متر مكعب
كازاخستان	39800000000	1313000	2,407,000,000,000	17,660,000,000
أوزبكستان	600000000	6,104	1,841,000,000,000	15,000.000,000
تركمانستان	600000000	84,770	7,504,000,000,000	14,000,000,000
قرغيزستان	40000000	1,890	5,663,000,000	0
طاجيكستان	12000000	349	5,663,000,000	0

Sourse: BP Statistical Review of World Energy, June 2010 and CIA World Fact Book 2011.

الجدول رقم (2)

احتياطيات النفط والغاز وقيمة التصدير والاستيراد لدى الدول العظمى (2010) (Hui Shen, 2010, 4)

الدولة	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	الصين
احتياطيات النفط (بليون برميل)	28,400,000,000	74,200,000,000	14,800,000,000
النفط المستورد (بليون برميل يومياً)	11,310,000	48,000	4,393,000
النفط المصدّر (بليون برميل يومياً)	1,704,000	4,930,000	388,000
احتياطيات الغاز (متر مكعب)	6,928,000,000,000	47,570,000,000,000	3,030,000,000,000
الغاز المستورد (متر مكعب)	106,100,000,000	35,100,000,000	7,462,000,000
الغاز المصدّر (متر مكعب)	30,350,000,000	179,100,000,000	3,320,000,000

Sourse: BP Statistical Review of World Energy, June 2010 and CIA World Fact Book 2011.

الخريطة رقم (1) منطقة الدراسة

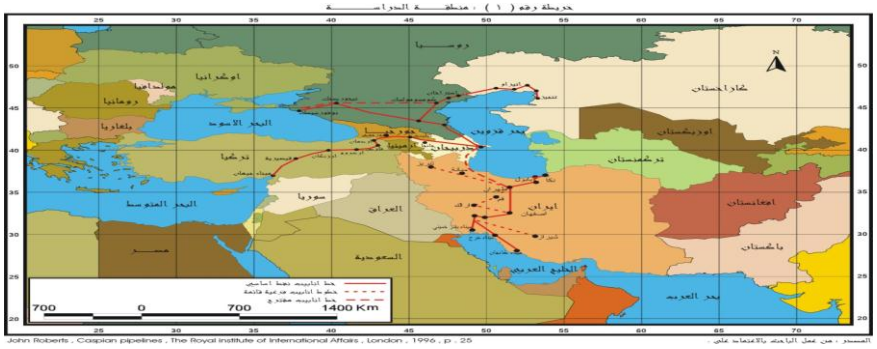

John Roberts , Caspian pipelines , The Royal institute of International Affairs , London , 1996 , p . 25

الخريطة رقم (2) مسارات الأنابيب من آسيا الوسطى وبحر قزوين

*** المصدر: دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافسة، السياسة الدولية، العدد 180، ابريل 2010، ص172-175.**

الخريطة رقم (3) خط أنابيب نابوكو

المصدر: أبانمي،راشد، خط أنابيب« نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، تمّ استرجاعها بتاريخ 17 أيار 2013 من موقع http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=10109

قائمة المراجع العربية:

1- أبانمي، راشد، خط أنابيب« نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، تمّ استرجاعها بتاريخ 17 أيار 2013 من موقع http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=10109

2- أحمد، عادل سيد، (2009، يوليو)، أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، (177)، 220-225.

3- إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس)، (2002، 20 أيلول)، دمشق، مركز الدراسات والمعطيات الإستراتيجية.

4- الأمن في آسيا الوسطى، (د.ت)، الجزائر، رسالة ماجستير، د.ن

5- أوغلو، أ، (2011)، العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، (محمد جابر ثلجة، طارق عبد الجليل، مترجمين)، (ط2)، الدوحة – قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

6- باكستان تشرع في خط أنابيب للغاز الإيراني رغم معارضة أمريكية، (2013، 11 آذار)، تمّ استرجاعها بتاريخ ا أيار 2013 من http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2S7W20130311

7- بريجنسكي، ز (2008)، رقعة الشطرنج العظمى "التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة"، (سليم أبراهام، مترجم)، (ط4)، دمشق، دار علاء الدين.

8- تقارير، (12-1- 2010)، أمن الطاقة الإسرائيلي والجيوبوليتيك الإقليمية، الفجر نيوز، تمّ استرجاعها بتاريخ 2013/8/13 من http://www.turess.com/alfajrnews/25389

9- تقرير أولي عن المعركة الجغرافية السياسية العالمية الحقيقية، (2012، 24 تشرين الأول)، دار بابل للدراسات والإعلام، تمّ استرجاعها بتاريخ 1أيار 2013، من http://www.darbabl.net/tarjama.php

10- جاسم، باسل الحاج، (2013 - 30 آذار)، تركمانستان تبحث عن طرق جديدة لتصدير غازها، تمّ استرجاعها بتاريخ 13 أيار 2013 من http://anbamoscow.com/world/20130330/381214200.html

11- جاسم، باسل الحاج، (2013، 11 آذار)، الهند تعرض تعديلاً لخط أنابيب الغاز "تركمانستان-أفغانستان-باكستان-الهند"، أنباء موسكو، تمّ استرجاعها بتاريخ 1 أيار 2013 من http://anbamoscow.com/rus_economy/20130311/380724016.html

12- جاسم، باسل الحاج، (2013، 14 آذار)، تركمانستان تزيد صادراتها من الغاز الطبيعي، أنباء موسكو، تمّ استرجاعها بتاريخ 1 أيار 2013 من http://anbamoscow.com/world/20130314/380800308.html

13- جاسم، باسل الحاج، (2013، 30 آذار)، تركمانستان تبحث عن طرق جديدة لتصدير غازها، أنباء موسكو، تمّ استرجاعها بتاريخ 1 أيار 2013 من http://anbamoscow.com/world/20130330/381214200.html

14- جليلي، م. كيليز، ت. (2001)، جيوسياسية آسيا الوسطى، (علي مقلد، مترجم)، (ط1)، بيروت، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية.

15- أبو خزام، إبراهيم، (2004)، أقواس الهيمنة (دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن)، (ط1)، بيروت – لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.

16- رشيد، أ، (2004، شباط)، طالبان "الإسلام والنفط واللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى، (نضال بغدادي، مترجم)، (ط1)، دمشق، دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر.

17- زيتوني، أنتوني، (2009، 12 أيار)، مشاكل العُبور: أنابيب النفط كمصدر للنزاعات، تمّ استرجاعها بتاريخ 13 أيار 2013، من http://85.17.161.4/almajallaviperpro/Article?id=377

18- ساعي، كاوش، (2009، ديسمبر)، اتفاقية نابكو للغاز من الحلم إلى الحقيقة، مختارات إيرانية، تمّ استرجاعها بتاريخ 5 تشرين الثاني 2011 من http://digital.ahram.org.eg

19- شرف، جورج، (1998)، من روسيا حتى كاراباخ "صراع القوميات في دول آسيا الوسطى والقوقاز، بيروت، مركز الدراسات الأرمنية.

20- شعيبي، عماد فوزي، (2012، 17نيسان)، الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً، تمّ استرجاعها بتاريخ 1 أيار 2013، من http://www.voltairenet.org/article173717.html

21- عبد الحميد، عاطف، (2006، نيسان)، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، (164)، 76- 81.

22- عرفات، إبراهيم، (2007، كانون الثاني)، آسيا الوسطى .. التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسية الدولية، (167)، 124- 127.

23- عمار، دينا، (2010، نيسان)، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، (180)، ص172-175.

24- كلير، م، (2007)، دم ونفط "أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، (هيثم جلال غانم، مترجم)، (ط1)، دمشق، دار الشرق للطباعة والنشر.

25- لوبيز، ف. (2006)، جيوبوليتيك البترول، (صلاح نيّوف، مترجم) د.ن.

26- مجيد، دياري صالح، (2006)، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية الآداب – قسم الجغرافية، بغداد.

27- مخيمر، أسامة فاروق، (2007، أكتوبر)، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، (170)، 92-95.

28- مرور خط أنابيب الغاز التركماني إلى الهند عبر أفغانستان وباكستان، (2010، 13 كانون الأول)، صحيفة الوسط البحرينية، (3020)، تمّ استرجاعها بتاريخ 3 نيسان 2012 من http://www.alwasatnews.com/3020/news/read/514999/1.html

29- معلوم، حسين، (2002، يناير)، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، (147) ، 86-87.

30- ياسين، عبير، (2003، يناير)، "سياسة خطوط الأنابيب" والاستقرار في بحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، (151)، 180-186.

المراجع الأجنبية:

1- "Country Analysis Briefs: Caspian Sea Region", (2005, September), U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, Retrieved 1/1/ 2011 from, www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Caspian/Oil.html
2- 7- Hui Shen, S., X., (2010, Spring), Qualitative Energy Diplomacy" In Central Asia A Comparative Analysis Of The Policies Of The United States, Russia, And China, The Brookings Institution, p4.
3- Bayatly,T., (2002, Spring), "BP Current Developments," Azerbaijan International, (Vol. 10, No. 1), Retrieved 12/ 1/ 2010, from www.azer.com/aiweb/categories/magazine/ai101_folder/101_articles/101_petroleum_bp.html.
4- BP Statistical Review of World Energy, (2009), full-report, Retrieved 1/4/2011 from http://www.eia.doe.gov/pub/oil_gas/petroleum/data_publications/company_level_imports/current/ import.html
5- Cohen, A, (2006, November 15), U.S. Interests and Central Asia Energy Security, Published by The Heritage Foundation, , Retrieved 1/1/ 2012 from, www.heritage.org/.../us-interests
6- Fenenko,A, (27 august 2012), Obama`s Central Asian strategy, Central and South Asia, Retrieved 1/5/ 2013 from http://russiancouncil.ru/en/inner/?id_4=715#top
7- Fouskas,V., Gokay,B., (2005), The New American Imperialism: Bush's War on Terror and Blood for Oil, USA, Praeger Publishers

8- Kalicki, J., Goldwyn,D., (2005), Energy and Security, Towards a New Foreign Policy, (1st), United States-Baltimore, The Johns Hopkins University.
9- Kozhanov, N, (April 16, 2012), Russian Energy Strategy Makes Partners of Rivals, Retrieved 1/8/ 2013 from http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russian-energy-strategy-makes-partners-of-rivals
10- Lin,C., (2011, April), The New Silk Road: China's Energy Strategy in the Greater Middle East, The Washington Institute for Near East Policy,Policy Focus 109, Retrieved 1/5/ 2013 from, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-new-silk-road-chinas-energy-strategy-in-the-greater-middle-east
11- Macedo,J, (n. d.), What is Driving The U.S, Russia and China in Central Asia's new-Great Game, Retrieved 12/ 1/ 2013 from, http://www.dundee.ac.uk/cepmlp/gateway/?news=31306
12- Rasizade, A., (2000), The Mythology of the Munificent Caspian Bonanza and It's Concomitant Pipeline Geopolitics, Comparative Studies of South Asia, in Africa and the Middle East,(Vol.xx, No.1-2, P.142).